مدير عام منفذ طربيل الحدودي: إيرادات المنفذ سنوياً تصل الى 250 مليار دينار

3

بين قلّة التخصيصات وغياب دور القطاع الخاص
تتحرك مديات انجاز الموازنة الاستثمارية للعام الحالي 2009

8-9

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1657) السنة السابعة - الثلاثاء (17) تشرين الثاني 2009

مزارعون يعزون تدهور الواقع الزراعي الى ضعف الدعم الحكومي وملوحة التربة وشحة المياه

سويسرا تقاضي غوغل بسبب خدمة (ستريت فيو)

السفير البريطاني في بغداد
كريستوفر برينتس:

27 مليار دولار حجم الاستثمار البريطاني في العراق

4

آسيا تقود العالم الى الخروج من الركود

12

مالخياطة.. مهنة في طريقها الى الزوال؟

14

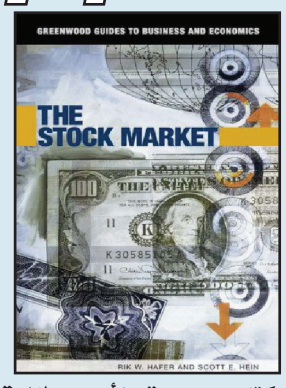

كتاب.. سوق الأسهم المالية الجزء السابع

الاقتصادي | العدد (1657)السنة السابعة -الثلاثاء (17) تشرين الثاني 2009

مزارعو ذي قار يعزون تدهور الواقع الزراعي الى ضعف الدعم الحكومي وملوحة التربة وشحة المياه

■ الناصرية / حسين العامل

شهد القطاع الزراعي في محافظة ذي قار مؤخرا تراجعا في انتاج المحاصيل الزراعية وتقليصا للمساحات الزراعية المشمولة بالخطة الزراعية ، فيما عزا عدد من مزارعي المحافظة تدهور الواقع الزراعي الى ضعف الدعم الحكومي وملوحة التربة وشح المياه ، حيث لم تشمل اكثر من ١٠ وحدات ادارية تقع على حوض نهر الفرات بالخطة الزراعية للعامين المذكورين وهو ما يمثل نصف مساحة الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة في المدينة التي تشكو بالاصل من ارتفاع نسبة ملوحة التربة وانخفاض حجم الغلة الزراعية .

وقال ممثل الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية في ذي قار حيدر العبادي لـ(المدى الاقتصادي): حرم الفلاحون في حوض نهر الفرات من الزراعة تماما وقلصت المساحات الزراعية في حوض نهر الغراف الى ٨٠٪ فقط مشيرا الى ان ذلك تسبب بحرمان الفلاحين في ١١ وحدة ادارية في جنوب وشرق وغرب الناصرية من مورد رزقهم الاساسي .

وأضاف العبادي : ان الضرورة تتطلب اعادة النظر في الخطة الزراعية الحالية مؤكدا على اهمية اقرار خطة زراعية لا تقل عن ٥٠٪ في حوض نهر الفرات و ١٠٠٪ على حوض نهر الغراف كون المياه متوفرة في النهر الاخير على حد قوله وكافية لتغطية حاجة الفلاحين في مناطق شمال الناصرية اذا تم تنظيمها بصورة صحيحة واعتماد نظام المراشنة لايصال مياه السقي لذنائب الانهر كما دعا الى اعتماد خطة شاملة لتطهير الانهر الاروائية والمبازل الطبيعية والعمل على دعم الفلاحين وتشجيعهم على اعتماد منظومات سقي حديثة تقلل من هدر المياه وتحمي التربة من ارتفاع نسبة الملوحة .

وأوضح العبادي: ان ابرز المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في محافظة ذي قار تكمن بارتفاع نسبة ملوحة التربة في الاراضي الزراعية حيث لا تشكل الاراضي المستصلحة في محافظة ذي قار التي يعتمد اكثر من نصف سكانها على الزراعة سوى ١،٥ ٪ من مجمل الاراضي الصالحة للزراعة والبالغة مليوناً و٤٥ الف دونم كما تعد شحة المياه وافتقار المحافظة لشبكات ومنظومات ري حديثة ونقص المكننة الزراعية وارتفاع اسعار الوقود والبذور والاسمدة المستلزمات الزراعية الاخرى من المعوقات الرئيسة التي تحول دون النهوض بالواقع الزراعي وتؤدي الى حرمان الفلاحين من الانتفاع باراضيهم .

ومن جانبه قال رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية في ذي قار مقداد الياسري : هنالك خسائر تكبدها الفلاحون نتيجة عدم وضوح السياسة الزراعية .

واضاف الياسري: ان استثناء الفلاحين على حوض الفرات من الخطة الزراعة وتبليغهم بهذا الاستثناء في وقت متاخر جدا تسبب باضرار مادية كبيرة للفلاحين حيث لم يبلغ فلاحو تلك المناطق الا بعد ان قاموا بحراثة اراضيهم وشراء البذور وتهيئة المستلزمات الزراعية الاخرى .

وطالب رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية بتعويضات مالية للفلاحين المذكورين والفلاحين الذين تضرروا في المواسم الزراعية السابقة لافتا الى ان من اهم العقبات التي تواجه الفلاحين في معظم مناطق محافظة ذي قار هي شحة المياه التي اخذت تنعكس سلبا على حياة الفلاحين وسكان مناطق الاهوار داعيا في الوقت نفسه الحكومة المركزية والجهات المعنية الى تامين حصة كافية من المياه لفلاحي محافظة ذي قار وعدم الاكتفاء باصدار قرارات مركزية تحرمهم من زراعة اراضيهم .

وحذر الياسري من انعكاس مثل هكذا قرارات على حياة السكان واوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما ان العديد من مناطق محافظة ذي قار ولا سيما مناطق الاهوار قد شهدت نزوح وهجرة العشرات من الاسر الفلاحية وصيادي الاسماك ومربي الجاموس نتيجة الجفاف وشحة المياه في مناطقهم .

وكان مدير الموارد المائية المهندس إسماعيل قاسم قد اشار مؤخرا في تصريحات صحفية لوسائل الاعلام المحلية الى إن اللجنة المشتركة بين وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة صادقت على الخطة الزراعية الشتوية لمحافظة ذي قار وتم إقرار المساحات الزراعية نفسها التي أقرت في الموسم الشتوي السابق على حوض الغراف فقط والذي ينحدر من نهر دجلة حيث خصصت مساحات زراعة الحنطة بواقع ١٦٠٩٠٠ دونم والشعير بواقع ٢٦٤٣٠٠ دونم والخضراوات بواقع ٢٩٠٢٥ دونما ومحاصيل علفية بواقع ١٩١٦٥ دونما " .

بيد انه لفت إلى إن دائرة الزراعة كانت طالبت بخطة زراعية أوسع تضمنت ٢٣٥٣٥٠ دونما لمحصول الحنطة و ٣٠٥٤٥٠ دونم لمحصول الشعير بينما خصصت للخضراوات ٣٦٨٨٨ دونما وللمحاصيل العلفية ١٦٣٥٠ دونما .

موضحاً إن الخطة التي أقرت هي اقل مما كانت تطمح إليه دائرة الزراعة في المحافظة.

أما في ما يخص حوض الفرات فقد أكد قاسم انه لا توجد خطة زراعية للموسم الشتوي الحالي والمياه التي تطلق في نهر الفرات فقط لإغراض الشرب وإرواء البساتين .

الى ذلك دعا رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة ذي قار كريم الجابري الى زيادة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وايلاء شبكات الري في المحافظة الاهمية القصوى لما لها من تاثير على استقرار سكان الريف وتطوير الواقع الزراعي وانعاش مناطق الاهوار .

واوضح الجابري : ان الدعم الحكومي للقطاع الزراعي ضئيل جدا ونأمل ان يحظى تنظيم الجداول والنواظم ودعم الفلاحين وتجهيزهم بالآليات والمكننة والمستلزمات الزراعية باهتمام خاص في خطة العام المقبل واضاف كما ندعو الى شمول محافظة ذي قار بالمكافحة الجوية للافات الزراعية كون المحافظة لم تشهد اية عملية مكافحة جوية منذ اكثر من سبعة اعوام لافتا الى ان المحافظة فاتحت وزارة الزراعة بشأن وضع خطة لمكافحة الآفات الزراعية في المحافظة عبر الاستفادة من مطار الفضلية الزراعي في جنوب الناصرية الا ان الامر ما زال في طور المخاطبات .

واشار رئيس اللجنة الزراعية الى ان معظم الفلاحين لا يمتلكون سوى ادوات انتاج بدائية وهم بحاجة الى وقفة كبيرة من الحكومة المركزية لتعويضهم عن الاهمال الكبير الذي تعرضوا له ابان عهد النظام السابق ولا سيما في مجال تاهيل شبكات الري لافتا الى ان عدم تطهير الانهر والجداول اخذ يؤثر على انسيابية المياه الى المناطق الريفية التي تستخدم طرق السقي السيحية. واكد الجابري وجود نقص حاد في الاليات الاختصاصية المستخدمة في كري الانهر مشيرا الى ان آليات كري وتطهير الانهر في ذي قار لا تتناسب مع حجم الشحة وعدد الانهر والجداول الفرعية والرئيسة التي هي بحاجة الى تطهير.

واشار الجابري الى ان شحة المياه اخذت تنعكس سلبا على الثروة السمكية والحيوانية مبينا ان الانتاج الزراعي وحجم الثروة السمكية والحيوانية اخذ يتناسب طرديا مع شحة المياه فكلما كانت هناك شحة تراجع الانتاج وانخفض حجم الثروة الحيوانية والسمكية .

وأضاف رئيس اللجنة الزراعية: ان محافظة ذي قار اعتمدت نظام المراشنة وتقنين المياه لتلافي الشحة في الموسم الزراعي الماضي ولم يستبعد اعتماد النظام المذكور في الموسم الحالي مؤكدا الحاجة الى حفر ابار ارتوازية لتامين المياه للسكان والمساحات الزراعية في عدد غير قليل من مناطق محافظة ذي قار.

وتكاد الاضرار التي تطال القطاع الزراعي لا تنحصر بالمساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب والخضراوات وانما تتعداها لتطال بساتين النخيل حيث تشهد بساتين النخيل تراجعا حادا في مستوى خدمة الفلاحين لبساتينهم ومكافحة الافات الزراعية وضعفا في انتاج التمور ويرد المتخصصون اسباب هذا التراجع الى ضعف المردود المادي الذي يجنيه الفلاح من بيع محاصيل التمور مؤكدين انعكاس هذا التراجع سلبا على نوعية التمور داعين في الوقت نفسه الى ضرورة تفعيل المبادرة الزراعية التي اطلقتها الحكومة في وقت سابق عبر اعادة النظر في اجراءات تسليف اصحاب البساتين ولا سيما المتجاوزون بالغرس والذين يشكلون اكثر من ٩٠٪ من اصحاب البساتين في محافظة ذي قار حيث يشيرون الى اشكالية تسليف اصحاب البساتين بالقول(اغلب البساتين هي واقعة ضمن التجاوز بالغرس ومنذ اكثر من خمسين عاما ومعظم اصحابها لا يملكون طابو زراعياً وغير مشمولين بقانون ١١٧ ولا يرتبطون باية علاقة زراعية مع دائرة زراعة ذي قار) وهذا ما حال دون توسيع عملية التسليف الخاصة بتطوير بساتين النخيل .

في حين يرد اصحاب بساتين النخيل والمعنين بالقضايا الزراعية اسباب تفشي الامراض وانتشار الافات الزراعية في بساتين النخيل الى عدم جدوى المكافحة الارضية التي تقوم بها ملاكات الشعب الزراعية في ذي قار والى انعدام المكافحة الجوية للافات الزراعية حيث يؤكد مجموعة من اصحاب بساتين النخيل وفي مناطق متفرقة من محافظة ذي قار عدم جدوى المكافحة الارضية التي تعتمد تعفير حبوب اللقاح واستخدام مضخات الرش اليدوية في عملية رش المبيدات الحشرية مشيرين الى قلة فاعلية المكافحة الارضية في البساتين ذات الارتفاعات العالية والبساتين المتروكة والتي لم تتلق العناية الكافية..

واشار اصحاب البساتين الى ارتفاع معدلات الاصابة بحشرة الحميرة وحفار ساق النخيل الذي يطلق عليه محليا تسمية (الكاصوص) فضلا عن امراض مختلفة من ابرزها انحناء القمة النامية وخياس طلع النخيل وتحجر الثمار وتلفها.

مدير عام منفذ طربيل الحدودي:

إيرادات المنفذ سنوياً تصل الى 250 مليار دينار

■ مقابلة / المدى الاقتصادي

فاضل مخلف

يعد منفذ طربيل الحدودي من اكبر وأقدم المنافذ البرية، القابلة لعملية التبادل التجاري فضلاً عن حركة دخول وخروج المسافرين من والى الأردن الشقيق، والى فترة ما قبل عام ٢٠٠٣ كان المنفذ الوحيد الذي يربط العراق بدول العالم الأخرى.
مدير عام منفذ طربيل الحدودي فاضل مخلف تحدث لـ (المدى الاقتصادي) عن المنفذ الحدودي باعتباره المنفذ النموذجي الوحيد في العراق.

■ ما إيراداتكم المتحققة لهذا العام؟

– المنفذ رقم واحد من ناحية الإيرادات حيث بلغت لشهر واحد ٢٥ ملياراً وسنوياً تصل لأكثر من ٢٥٠ ملياراً والمنفذ يشهد حركة واسعة من خلال ما يقدم من خدمات ومن دون عراقيل، ولكن هناك من التجار من يشكو ارتفاع المبالغ المستحصلة من البضائع المستوردة من قبل التجار وهذا ليس للمنفذ أي يد به لأننا نعمل وفق التعريفية الكمر كية التي أصدرتها الهيئة العامة للكمارك ونحن نطبق القانون بشكل جيد على عكس بقية المنافذ في الجنوب والشمال وهذا الأمر جعل بعض التجار يدخلون بضائعهم من هذه المنافذ التي لا يطبق فيها القانون بشكل صحيح وقد عرضنا الأمر على الجهات ذات العلاقة التي أوعزت بدورها الى تطبيق القانون في كل المنافذ وكما مطبق في منفذ طربيل، ونحن لا نتهاون مع أي حالة فقد حرقنا حمولة أكثر من ٤٥ شاحنة من اللحوم الفاسدة ونحن لا نتهاون بأي حالة تمس غذاء المواطن، كما وضعنا قائمة سوداء بأسماء الكثير من التجار الذين يتعاملون ببضائع منهية الصلاحية.

■ ما البضائع التي تفرض عليها الرسوم؟

– تتصدر السجائر قائمة البضائع التي تفرض عليها رسوم عالية و البضائع الكهربائية لذلك اغلب التجار صاروا يدخلون هذا النوع من البضائع من منافذ أخرى لا تطبق بها المعاير نفسها التي نطبقها نحن، لان التاجر يبحث عن المكان الذي يدفع به اقل وبالتالي أصبح هناك عزف من قبل التجار على إدخال هذه المواد من خلال منفذنا.

■ ما عدد الشاحنات التي تدخل من خلال المنفذ يومياً، وما الطاقة الاستيعابية للمنفذ؟

– حالياً نستقبل من ٥٠٠ الى ٧٠٠ شاحنة يوميا ولدينا طاقة استيعابية تصل بحدود ١٥٠٠ شاحنة وعملنا أربع وعشرين ساعة ومع وجود الكثير من المشاكل التي نعاني منها أجهزة السونار والموازين الجسرية إلا ان عملنا مستمر ولم يتوقف يوماً.

■ هل هناك دور للرقابة في المنفذ؟

– هناك أكثر من ست جهات تمارس دوراً رقابياً، كما ان جهاز المخابرات فتح سيطرة فنية والعمل تكاملي إضافة الى قسم الرقابة في المنفذ، لذلك لم تحدث أي عملية خرق في دخول أي مواد فاسدة أو مخالفة للمواصفات.

■ الاعتماد على المنافذ البرية، هل هو كاف في تحريك العجلة الاقتصادية، وهل هذه المنافذ قادرة على خوض غمار التنافس مع الموانئ العراقية؟

– دخول الموانئ مجال التنافس هذا أمر جيد فالعراق ألان مقبل على نهضة اقتصادية كبيرة وهو بحاجة لكل الموانئ والمنافذ الحدودية، في السابق كان لا تدخل العراق إلا المواد الغذائية إما ألان يدخله مختلف البضائع والسلع التجارية وهذه الحركة المتنامية بحاجة لاستنفار الطاقات للعمل لمواكبة هذا التدفق الهائل من البضائع، كما ان عامل المنافسة تحدده شروط عدة منها قرب المنفذ وقلة الإجراءات التي لا تعرقل دخول البضائع وهذا ما يشهد به التجار، وكل هذه العوامل تضعنا في الطرف الأقوى في مجال المنافسة إضافة إلى إننا نعمل وفق القانون لا نخضع لأية جهة عشائرية أو ان يتدخل في عملنا مجلس المحافظة، لان ارتباطنا بالحكومة الاتحادية، لذلك لن يتأثر منفذ طربيل بفتح أي ميناء منها لقربه من بغداد وكثرة السيطرات لذلك الطريق من منفذ طربيل طريق مباشر، ونحن الآن طرف قوي في أي منافسة وسنبقى كذلك في المستقبل.

■ أمام هذا السيل الهائل للبضائع الداخلة للعراق هناك الكثير من البضائع التي لا تتمتع بشروط التقييس والسيطرة النوعية ما هي أجراءاتكم بهذا الصدد؟

– حصل الكثير من الحالات تم أعادتها إلى الجانب الأردني كما تم حرق الكثير من المواد الغذائية منها اللحوم لأنها غير صالحة للاستهلاك، كذلك أننا أعدنا أكثر من ستين شاحنة محملة بمواد مختلفة منتهية الصلاحية فنحن نعيد أي مادة فيها شك بنسبة ٥ ٪ لدينا فحوصات أولية التي نقرر على ضوئها دخول البضائع من عدمه ونحن لا نسمح بأي تلاعب في هذا المجال لان الأمر مرتبط بحياة المواطن العراقي هذا الأمر يجعلنا أمام مسؤولية لا تقل خطورة عن توفير الأمن فهو امن غذائي ان صح التعبير ونحن من أكثر المنافذ التي ترسل عينات الى التقيس والسيطرة النوعية الى بغداد ولا نسمح بدخول أي بضاعة الا بعد نجاحها في الفحص.

■ حقق المنفذ قفزة كبيرة في الواردات، هل استخدم جزء من هذه الواردات في تطوير المنفذ وسد ما يعانيه من نقص من الوسائل الحديثة للكشف والتفتيش؟

– واردات المنفذ تدخل في خزينة الدولة وليس لنا الحق باستخدامها فالقانون لا يسمح لنا بهذا فلا يوجد أي تشريع أو قانون يعطينا الحق في التصرف في هذه الواردات، صحيح أننا نطمح بأن نطور عملنا وسد الكثير من النقوصات التي يعاني منها المنفذ منها أعادة ترميم الأبنية ونصب كاميرات المراقبة ونصب الميازين الجسرية لضبط الحمولات وأجهزة سونار لفحص الحقائب إضافة إلى إننا نعاني من نقص المياه الصالحة للشرب بسبب تعطل الأنبوب الواصل من مدينة الرطبة منذ عام ٢٠٠٣ فنحن وفرنا المياه بجهود ذاتية، ولكن وعدتنا وزارة الداخلية بأن هناك خططاً معدة لتطوير المنافذ ولكننا لم نلمس أي شيء إلى ألان.

■ إضافة لما ذكرت ما معوقات ومشاكل العمل التي تعانون منها؟

– مشكلنا هي لوجستية أكثر مما هي فنية وسبق وان ذكرت بأننا نعاني من مشكلة نقص الأجهزة الحديثة فالإرهاب يطور أساليبه باستمرار فلا زالت عمليات التفتيش لدينا تعتمد على العمل اليدوي، لدينا عجلات سونار لكنها لا تفي بالغرض المطلوب لكثرة عطلاتها، كما أنها لا تظهر كل شيء، إضافة إلى ان عملية نقل المنتسبين وفق التعليمات التي نصت على نقل المنتسب كل ستة أشهر هذا اذا ما عرفنا بأنه وفق نظام العمل بالبديل، وهذا الأمر يعرقل ويربك العمل.

■ مع ان وسائلكم بدائية كما أسلفت، ألم تحدث أية عملية خرق كتهريب آثار أو أموال؟

– رغم أننا نعاني من قدم الوسائل المتبعة في عمليات التفتيش مع هذا لم تحصل أي عملية وذلك لما يتمتع به منتسبونا من خبرات تراكم بفعل العمل اليومي، فقبل فترة قصيرة استطعنا ان نحبط اكبر عملية تهريب للأموال في تاريخ العراق فقد تمكنا من ضبط مبلغ كبير من المال معد للتهريب بلغ أكثر من ثلاثة ملايين دولار ومئة ألف يورو وثلاثمائة مليون دينار عراقي كانت موضوعة في سيارة نوع كابرس وضعت في أماكن مخفية وتم ألقاء القبض على السائق فهذا الأمر مخالف للقانون فلا يسمح القانون إلا بحمل أكثر من عشرة آلاف دولار لكل شخص، وتم إيداع المبلغ في مصرف الرافدين بوصل استلام رسمي وبرغم المغريات التي قدمت لنا إلا ان الأمانة التي نحملها اكبر من إغراءاتهم والحمد لله استطعنا ان نوصل القضية إلى ساحة القضاء الذي سيقول كلمته.

■ منفذ طربيل يعد واجهة للبلد، هل أنت راضٍ على ما يقدم من خدمات للمسافرين؟

– بلا شك أننا نقدم الكثير من الخدمات ولكنها ليست بمستوى الطموح فنحن نطمح ان تكون هناك قاعات مكيفة كبرى ومطاعم ومرافق صحية جديدة نحن بجهودنا الذاتية استطعنا ان نرتب كل هذا إلا أنها تبقى دون مستوى الطموح ونحن نتمنى ان نجد الأذن الصاغية واليد التي تمتد لتطوير هذا المنفذ الحيوي الذي يسهم في دعم الاقتصاد العراقي، كما انه له دور في المحافظة على الأمن في حماية الثروة الوطنية.

الاقتصادي | العدد (1657)السنة السابعة -الثلاثاء (17) تشرين الثاني 2009

الإنفاق العام يحد من تراجع اقتصادات الخليج

■ دبي / وكالات

اعتمدت اغلب الدول الخليجية على السحب من فوائضها النقدية التي راكمتها في فترة ارتفاع الاسعار لتمول خطط التحفيز الاقتصادي، لكن الاقتصادات غير النفطية، كاقتصاد دبي مثلا الذي يعتمد على التجارة، واقتصاد سلطنة عُمان، حققت نموا في قطاعاتها غير قطاع الطاقة افضل بكثير من الاقتصادات التي تعتمد كليا على صادرات الطاقة.

اما قطر، التي تعتمد على صادرات الغاز فظلت تحقق نسب نمو اعلى بكثير من أي اقتصاد في العالم.

وفي احدث تقرير لصندوق النقد الدولي قبل ايام، طالب الصندوق دول الخليج بالاستمرار في الانفاق العام وتحفيز الاقتصاد لصيانة النمو.

وكشف التقرير حجم السحب من الاحتياطيات وتأثير انخفاض اسعار النفط على ميزانيات دول المنطقة.

فحسب ارقام صندوق النقد الدولي يتوقع الا يزيد فائض عائدات صادرات النفط هذا العام عن ما بين ٤٠ و٥٠ مليار دولار، مقابل ٣٨٠ مليار دولار راكمتها دول الخليج العام الماضي.

وتوقع التقرير نمو اقتصادات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا عموما بمتوسط ٢,٢ في المئة هذا العام وبنسبة ٤ في المئة العام المقبل.

اما نتيجة نمو القطاعات غير النفطية في اقتصادات الدول الخليجية، فتوقع الصندوق نمو الناتج المحلي الاجمالي فيها بنسبة ٣,٢ في المئة في المتوسط هذا العام.

وتلك نسبة ليست بالسيئة، مقارنة مع توقعات الصندوق للاقتصاد العالمي ككل والاقتصادات الصاعدة خصوصا.

فتوقعات الصندوق للاقتصاد العالمي ان ينمو بنسبة ٣ في المئة العام المقبل، بنسبة نمو للاقتصادات الصاعدة عند ٥,١ في المئة مقابل ١,٧ في المئة هذا العام، وتتباين دول الخليج في درجة التاثر بالركود العالمي وكذلك بالنسبة لتوقعات النمو.

فقد انكمش الناتج الاقتصادي للمنطقة اجمالا بنسبة ٣,٥ في المئة هذا العام، لكن نسبة انكماش الناتج في السعودية مثلا تصل الى ١٥ في المئة.

اما بالنسبة لتوقعات النمو، فقطر خارج السياق العام للمنطقة والعام بنسبة نمو ١١,٥ هذا العام وتوقع نسبة نمو ١٨,٥ في المئة العام المقبل، تليها بفارق كبير سلطنة عمان بنسبة نمو متوقعة للعام الجاري عند ٤,١ في المئة تنخفض العام المقبل الى ٣,٨ في المئة، اما البحرين فيتوقع نمو اقتصادها ٣ في المئة هذا العام ٣,٧ في المئة العام المقبل.

وتبقى الامارات اقرب للمعدلات الدولية بنسبة نمو هذا العام – ٠,٢ في المئة ونسبة نمو ٢,٤ في المئة العام المقبل، تليها الكويت بنسبة نمو ١,٦ في المئة هذا العام ونسبة نمو ٣,٢ في المئة العام المقبل.

وفي اكبر الاقتصادات الخليجية يبدو التباين واضحا، اذ يتوقع نمو سلبي للاقتصاد السعودي هذا العام بنسبة ٠,٩ في المئة وبنسبة ٤ في المئة العام المقبل.وتظل الدول النفطية في وضع يحسمه سعر النفط والغاز في الاسواق العالمية، وتبقى كل الدول الخليجية متاثرة بسعر العملة الامريكية التي تربط عملاتها الوطنية بها.

لكن القطاعات غير النفطية تشهد نموا واضحا، مستفيدة من خطط التحفيز الحكومية من ناحية ومعوضة انكماش دور عائدات صادرات الطاقة في الناتج المحلي الاجمالي.

وبرغم الازمة، ومظاهرها الواضحة، تبدو حكومات دول المنطقة سائرة على هدي النصيحة التي تضمنها تقرير صندوق النقد.

فخطط انفاق عشرات مليارات الدولارات في مشروعات البنية الاساسية وغيرها من المشروعات لم تتعطل برغم ما تشكله من عبء على الميزانيات الرسمية.فعلى سبيل المثال، يجري العمل كما هو مخطط في مشروع اول مترو في المنطقة في دبي بكلفة مليارات الدولارات، وذلك بعد افتتاح مرحلته الاولى، كما تواصل ابو ظبي انفاق ما خصصته لمشروعات، حتى الثقافية منها، بعشرات مليارات الدولارات.

آسيا تقود العالم الى الخروج من الركود

■ بكين / وكالات

قال قادة الدول الاسيوية ان منطقتهم تقود العالم للخروج من الركود الاقتصادي، ويجتمع القادة في سنغافورة للمشاركة في القمة السنوية للتعاون الاقتصادي لاسيا والمحيط الهادي (ابك)، وهو تجمع يضم ٢١ دولة.

وقال رئيس وزراء سنغافورة لي هسين لونج: انه مع ضعف النمو في الاقتصاد الامريكي "يتعين على طرف اخر في مكان اخر من العالم ان ينفق اكثر".

واضاف في كلمة له امام كبار رجال الاعمال: "هذا الطرف هو اسيا".

واشار لي الى الصين والهند، حيث ينمو اقتصادهما باكثر من ٦ في المئة هذا العام فيما تعاني معظم دول الغرب من انكماش عميق.

وقال لي: "سيكون النمو بطيئا على مستوى العالم في السنوات القليلة القادمة، لكن اداء اسيا سيكون جيدا على المدى الطويل".

وكان صندوق النقد الدولي قال الشهر الماضي ان اقتصادات اسيا ستنمو بنسبة ٢,٧٥ في ٢٠٠٩ وبنسبة ٥,٧٥ في المئة في ٢٠١٠، مقارنة بعدم النمو او النمو السلبي في امريكا واوروبا الغربية.

وسيشارك قادة الولايات المتحدة وروسيا في قمة (ابك)، التي يرى البعض انها تعكس تحول ميزان القوى بين امريكا واسيا.

وقال الرئيس الصيني هو جنتاو امام القمة: ان اجراءات التحفيز لحكومة بلاده تفيد الاقتصاد العالمي.

واضاف هو: "ان سلسلة الاجراءات التي اتخذتها الصين لمواجهة الازمة المالية العالمية كانت حافزا للنمو المتصل والسريع نسبيا في الاقتصاد الصيني".

وكانت خطة التحفيز بكلفة ٥٨٦ مليار دولار عاملا اساسيا في جعل الاقتصاد الصيني يواصل النمو فيما بقية العالم في ركود.

كما اشار هو ايضا الى ان الصين ستتخذ اجراءات اضافية لتشجيع المستهلكين الصينيين على الانفاق اكثر، ويذكر ان الاقتصاد الصيني يعتمد اساسا على التصدير.

وقال: "ستعمل الصين على زيادة الطلب المحلي وعلى توسيع سوقها المحلي والدفع باتجاه توازن النمو في الطلبين المحلي والخارجي".

واعرب وزير الخزانة الامريكي تيموثي جيثنر عن دعمه لدور الصين في الاقتصاد العالمي، وقال: "اذا نظرت الى الصورة الاشمل للسياسات الصينية، فانها تلعب دورا كبيرا في الاسهام في التعافي".

واضاف: "يوفر شمول الاصلاحات اسسا واعدة تساعد على بناء قاعدة صلبة للنمو في المستقبل، ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم اجمع".

ارتفاع اسعار الذهب فوق مستوى 1120 دولاراً

■ نيويورك / وكالات

واصل المعدن الأصفر ارتفاعه التاريخي نهاية الاسبوع الماضي مسجلا مستوى قياسيا جديدا فوق حاجز ١١٢٠ دولارا للأونصة (الأوقية)، بدعم من الصناديق الكبيرة، واستمرار تراجع الدولار، في حين اقتفت المعادن النفيسة خطى الذهب وصعدت هي الأخرى.

ويأتي صعود الذهب وسط تزايد القلق المتواصل حيال تعافي الاقتصاد العالمي ما يعزز بريق المعدن الأصفر ويرسخ مكانته كأداة استثمارية آمنة، في وقت تعاني فيه أسواق العملات والأوراق المالية من الاضطراب.

و أظهرت بيانات الحكومة الأمريكية، تجاوز معدلات البطالة هناك نسبة ١٠,٢ في المئة، ما زاد التكهنات بإبقاء الاحتياط الفيدرالي (المصرف المركزي الأمريكي) سعر الفائدة في معدله الراهن عند قرابة الصفر العام القادم، ليضع بالتالي المزيد من الضغوط على الدولار.

واستفادت أسعار الذهب من الطلب المتزايد للاستثمار على المعدن النفيس من جانب صناديق الاستثمار المتخصصة وهو ما انتقل إلى الأفراد الذين ينظرون إليه كوسيلة للادخار عامة وكملاذ بالأزمات خاصة مع انخفاض عوائد بدائل الاستثمار الأخرى.

كما دفع توجه كثير من المصارف المركزية حول العالم، إلى اللجوء للمعدن الأصفر كاحتياطي لها، بدلاً من الدولار، الذي ما زال يسجل مزيداً من التراجعات أمام العملات الأخرى وسعر الذهب لمزيد من الارتفاع، وسط توقعات بأنه قد يواصل الارتفاع خلال الفترة المقبلة.

وسجلت أسعار الذهب ارتفاعاً بما نسبته ٢٥ في المئة خلال العام ٢٠٠٩ الجاري، ورجحت تقارير اقتصادية أن تشهد أسعاره المزيد من الارتفاع، قد تصل إلى ١٥٠٠ دولار للأونصة، بسبب لجوء العديد من البنوك المركزية إلى تخفيض أسعار الفائدة لديها، إضافة إلى تزايد الطلب على المعدن النفيس.

سويسرا تقاضي غوغل بسبب خدمة (ستريت فيو)

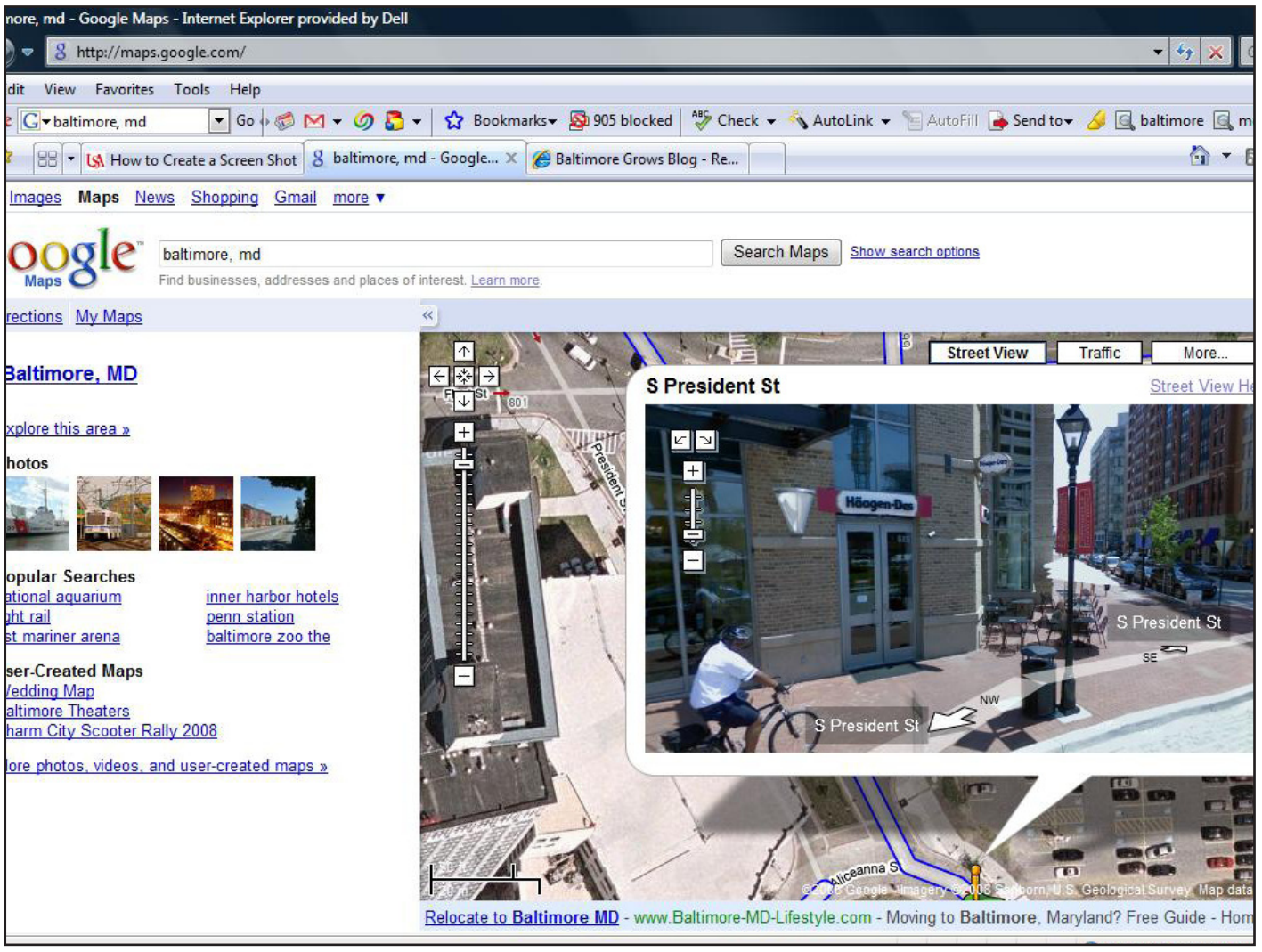

■ جنيف / وكالات

قال مفوض شؤون حماية المعلومات في سويسرا، هانزبيتر ثوير: إن شركة محرك البحث العملاقة "غوغل" ستواجه دعوى قضائية في بلاده بسبب المخاوف من انتهاك خدمة "ستريت فيو"، التي تقدمها الشركة لقواعد الخصوصية في البلاد.

وأضاف ثوير : "لا يتم إظهار العديد من الوجوه ولوحات أرقام السيارات على نحو يصعب معه تمييزها بشكل كاف."

وتابع إنه يشعر بالقلق على وجه الخصوص بشأن أولئك الأشخاص الذين يتم إظهارهم في مواقع حساسة، كالمستشفيات والسجون والمدارس.

وقال أيضا إن قضية مستوى ارتفاع الكاميرا التي تقوم بتصوير اللقطات التي تُبث عبر الخدمة المذكورة تشكّل مشكلة بحد ذاتها، وذلك لأنها تسمح بمشاهدة الأشياء من وراء الأسوار والجدران وحواجز الأشجار، الأمر الذي يعني أنه يمكن رؤية أشياء أكثر عبر خدمة "ستريت فيو" مقارنة بما يمكن أن يراه عابر السبيل العادي.

ويُشار إلى أن خدمة "ستريت فيو" تسمح بمشاهدة أي أو شيء يقع على مستوى الشارع، وبزاوية رؤية مقدارها ٣٦٠ درجة، ولا يتم إظهار العديد من الوجوه ولوحات أرقام السيارات على نحو يصعب معه تمييزها بشكل كاف.

وكشف ثوير أنه كان قد طُلب من غوغل خلال شهر آب الماضي بأن تقوم باتخاذ إجراءات مختلفة حيال القضية، إلا أن الشركة لم تذعن أو تستجب لمثل تلك الطلبات.

و طالب المفوض السويسري المحكمة بأن تأمر غوغل بإزالة جميع الصور التي تتعلق بسويسرا، والتوقف عن التقاط أي صور أخرى في البلاد حتى تبت المحكمة بالقضية.

أما غوغل، فقد عبَّرت عن خيبة أملها حيال الخطوة السويسرية، وقالت إنها متأكدة من أن خدمة "ستريت فيو" في سويسرا قانونية.

وقالت أيضا إنها سوف تحاول تفنيد جميع الأسباب التي يسوقها السويسريون في القضية، التي تقول الشركة إنها ستسعى جاهدة لكسبها.

ومن المتوقع أن يستغرق الأمر أشهرا عدة قبل أن تبدأ المحكمة أي جلسات استماع في القضية. إلا أن مجرد وجود الشكوى قد يؤثر على توفر الخدمة في سويسرا.

وكالة الطاقة الدولية تنفي مزاعم "نضوب النفط"

■ لندن / وكالات

نفت وكالة الطاقة الدولية الاسبوع الماضي التقارير التي نشرت في وقت سابق بشأن احتمال نضوب المخزون العالمي من النفط، وأنه تمت المبالغة في الأرقام المتعلقة بذلك خشية إثارة ذعر عالمي وتهافت على شراء المادة الحيوية في أسواق الطاقة العالمية.

ففي تقريرها السنوي الصادر الاسبوع الماضي كررت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها بشأن إمدادات النفط مشيرة إلى أنها سترتفع إلى ١٠٥ ملايين برميل بحلول عام ٢٠٣٠.

وقال ريتشارد جونز، نائب المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية في تصريحات صحفية : "نحن المخولون للتحذير من احتمال نضوب المخزون العالمي من النفط والغاز.. لكننا لا نرى أن مثل هذا الأمر سيحدث قريباً كما زعمت بعض النظريات."

وأضاف جونز: "عموماً، ينظر إلينا قطاع الصناعة النفطية في العادة باعتبارنا أكثر تشاؤماً مما ينبغي."

وكان مصدر في الوكالة رفض الكشف عن هويته خشيت العقوبة، قد صرح لصحيفة "الغارديان" البريطانية بأن "كثيرين داخل المنظمة يعتقدون أنه من المستحيل الحفاظ على الإمدادات حتى ما بين ٩٠ مليون برميل إلى ٩٥ مليون برميل يومياً، لكن هناك مخاوف من أن يسري الذعر بالأسواق المالية العالمية في حال إجراء خفض إضافي."

ونقلت عن مسؤول آخر بالوكالة أن القاعدة الأساسية في المنظمة هي "عدم إغضاب الأمريكيين" الذين يقال إنهم يلعبون دوراً مؤثراً في تشجيع المنظمة على التقليل من احتمالات حدوث نقص في الإمدادات.

غير أن جونز قال: "لا أرى سبباً يصب في مصلحة الولايات المتحدة من وراء ذلك، ولا أرى السلسلة المنطقية لتلك المزاعم."

وتوقع التقرير الصادر عن الوكالة الدولية أن يرتفع الطلب العالمي على النفط من ٨٥ مليون برميل يومياً إلى ١٠٥ ملايين برميل بحلول العام ٢٠٣٠، في حين سيقفز الطلب على الفحم الحجري بنسبة ٥٣ في المئة، بينما سيرتفع على الغاز الطبيعي بنسبة ٤٢ في المئة، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ ولغاية العام ٢٠٣٠.

أما سعر النفط فيتوقع أن يصل عام ٢٠٣٠ إلى ١١٥ دولاراً للبرميل، بينما تقدر الوكالة أن يتراوح سعره هذا العام ٦٠ دولاراً للبرميل، برغم أن سعره بلغ في بداية الأسبوع الحالي نحو ٨٠ دولاراً.

وكان المصدر المجهول في الوكالة قد قال للصحيفة أيضاً: "لقد دخلنا بالفعل منطقة ذروة النفط، وأعتقد أن الوضع سيئ بالفعل."

وكان تقرير بريطاني نشر الثلاثاء الماضي قد زعم أن العالم أقرب بكثير مما كان يعتقد سابقاً في ما يتعلق بقرب نضوب النفط، وكذلك بشكل يفوق التقديرات الرسمية المعترف بها، وفق مصادر من "وكالة الطاقة الدولية" زعمت أن المنظمة الدولية تعمدت "التهوين" من شبح نقص وشيك في الإمدادات خوفاً من إثارة موجة شراء محمومة.

وأضاف المصدر: "رجحت وكالة الطاقة الدولية عام ٢٠٠٥ ارتفاع إمدادات النفط إلى ١٢٠ مليون برميل يومياً بحلول العام ٢٠٣٠، غير أنها أجبرت على خفضه تدريجياً إلى ١١٦ مليون برميل ومن ثم إلى ١٠٥ ملايين برميل العام الماضي."

هبوط التضخم السنوي في السعودية الى 3.5 % في الشهر الماضي

■ الرياض / وكالات

أظهرت بيانات رسمية أن التضخم السنوي في السعودية انخفض الى ٣,٥ بالمئة في تشرين الاول من ٤,٤ بالمئة في ايلول الماضيين.

ووفقا للبيانات التي وردت على موقع الادارة المركزية للاحصاء فقد بلغ مؤشر كلفة المعيشة في المملكة ١٢٤,٣ نقطة في تشرين الاول ارتفاعا من ١٢٠,١ نقطة قبل عام.

وقال جون سفاكياناكيس كبير الاقتصاديين في البنك السعودي الفرنسي: "برغم أن التضخم المطلق تراجع فلا يزال التضخم الشهري مرتفعا ومن المحتمل جدا أن يتجاوز خمسة بالمئة خلال العام."

واضاف: "من شأن ارتفاع طفيف في أسعار الاغذية وارتفاع تكلفة الايجارات اضافة الى ضعف الدولار أن يسهم في بقاء التضخم عند مستويات مرتفعة تاريخيا."

وفي وقت سابق من هذا الشهر أبقت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) أسعار الفائدة من دون تغيير في الربع الثالث بعد أن رأت أنه لا ضرورة لاي خفض اخر في الفائدة لتحفيز الاقراض، كما أن رفع الفائدة غير ضروري نظرا لان التضخم قيد السيطرة.

وأبقت المؤسسة على سعر الفائدة الاساسي عند اثنين بالمئة في الربع الثالث نظرا لتراجع التضخم وضرورة دعم الاقراض في قطاع البنوك الذي تضرر من جراء مخاوف مرتبطة باعادة هيكلة ديون شركات عائلية.

وخفض البنك سعر الاقراض القياسي ٣٥٠ نقطة أساس منذ اكتوبر/ تشرين الاول عام ٢٠٠٨ عندما أدى الهبوط الحاد لاسعار النفط الى تباطؤ اقتصاد السعودية وتراجع التضخم عن مستوياته القياسية المرتفعة.

وقال محللون ان دورة خفض أسعار الفائدة في السعودية انتهت على الارجح في الوقت الحالي وانه يتعين أيضا على البنك المركزي ترقب أي مؤشرات محتملة على الضغوط التضخمية بعدما ارتفعت أسعار المستهلكين للمرة الاولى في أربعة اشهر في سبتمبر أيلول الماضي.

وترتبط السعودية مثل بقية دول الخليج العربية عملتها بالدولار الامريكي. وتخلت الكويت عن ربط عملتها بالدولار في ٢٠٠٧ وفضلت ربط الدينار بسلة عملات.

الاقتصادي | العدد (1657) السنة السابعة - الثلاثاء (17) تشرين الثاني 2009

يتكلم العربية بطلاقة ، ويمتلك رؤية واضحة عن المشهد الاقتصادي في العراق ، ويتوقع استثمارات هائلة خلال العام القادم ، هذا مالمسناه ونحن نحاور السفير البريطاني في بغداد كريستوفر برينتس ، فكان حديثا واسعا عن الاستثمار وقضايا أخرى عبر الحوار الاتي :

السفير البريطاني في بغداد كريستوفر برينتس:

27 مليار دولار حجم الاستثمار البريطاني في العراق

■ حوار / المدى الاقتصادي

■ نسعى من اجل خلق شراكة بين القطاع الخاص البريطاني والعراقي

■ الحكومة تضع شروطاً صعبة أمام الشركات المتطلعة لإعادة بناء الصناعة المحلية

■ ما حجم الاستثمار البريطاني في العراق؟

– بداية الأسبوع الماضي حضرت توقيع اكبر العقود الاستثمارية البريطانية في العراق وهو عقد مع شركة بي بي بخصوص استثمار وتطوير أنتاج النفط بقيمة أكثر من ٢٧ مليار دولار وعلى مدى عشرين عاما ، وفيما عدا ذلك الأمر الأساسي الذي يحتاجه العراق هو تطوير موارده وإمكاناته البشرية وبناء القدرات ونحن مهتمون بهذا الاتجاه، وكذلك في مجال التعليم من خلال استضافة الطلبة العراقيين للدراسة في بريطانيا، فضلاً عن ان العراق بحاجة وهو يمضي بعيداً عن اقتصاد مركزي مسيطر عليه من قبل الحكومة الى اقتصاد حر الى ان يطور القطاع الخاص ودائرة التنمية الدولية البريطانية تقوم بتطوير القطاع الخاص العراقي من خلال عدد من المشاريع لمساعدته كما نقوم نحن بزيادة توفير الموارد عن طريق مكتب التجارة والاستثمار البريطاني الذي يقدم الدعم للقطاع الخاص البريطاني للاستثمار في العراق، وسوف يكون مصدر أي استثمار بريطاني على الأغلب من القطاع الخاص البريطاني، حيث عقد مؤتمر في نيسان الماضي في لندن وتحت عنوان (استثمر في العراق)، وكان هذا المؤتمر الأول من نوعه وقد عمل على دعوة الشركات البريطانية والعالمية للدخول والاستثمار في العراق لما يمثله من إمكانات مستقبلية هائلة، ولدينا في الفترة الأخيرة عدد من الزيارات المهمة من قبل مسؤولين بريطانيين للعراق احدها كان يتعلق بتأسيس المجلس التجاري العراقي –البريطاني الذي تأسس بقيادة احد أصدقاء العراق منذ فترة طويلة وهي البارونة أيما نكلسن وكانت لدينا زيارة الى المدير التنفيذي لمكتب التجارة والاستثمار البريطاني في العراق اندرو كان لبحث آليات تطوير وتوسيع عمل دائرته في العراق.

■ ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أعاد إعمارها مشروع مارشال، لماذا لم تتبع الدول المتحالفة النهج نفسه في إعمار العراق؟

– نعتقد ان ما حصل مع ألمانيا يختلف كثيرا، لان العراق لا يحتاج الى موارد خارجية فهو يمتلك الكثير من الثروات الضخمة وكل ما يحتاجه هو الخبرات الخارجية التي تساعده على استغلال ثرواته الطبيعية بشكل سليم ونرى انه من خلال الاستثمار سيحقق تقدما نوعياً والنقطة الجوهرية ان العراق لا يحتاج الى معونة خارجية ضخمة كما حدث مع ألمانيا، فالولايات المتحدة الأمريكية استثمرت ثروات كبيرة في العراق كذلك الحال مع بريطانيا ونحن مستمرون في هذا الاتجاه، ونعتقد ان كل ما يحتاجه العراق هو شراكات واسعة مع شركات ومؤسسات دولية لتطوير قدرة القطاعين الخاص والعام.

■ هناك الكثير من الاقتصاديين يرى ان العائق الأكبر أمام دخول الشركات الأجنبية الكبرى للعراق هو البند السابع ما تعليقكم؟

– أنا لا اتفق مع هذا الطرح لان المتبقي من قرارات الأمم المتحدة لا تشكل أي عائق أمام المستثمرين و منها ما يركز على مسائل سياسية عالقة وهي في طريقها الى الحل وعلى وجه الخصوص تتعلق بعلاقة العراق مع الجيران ولاسيما الكويت، وهذا الأمر لا يؤثر على رغبة وإرادة الشركات العالمية في الدخول الى سوق العمل العراقية، واغلب المستثمرين ينظرون الى السمات الأساسية الموجودة في العراق وخاصة تصنيفه الدولي الائتماني وإمكانات النمو المستقبلية ومدى وصول الأسواق العراقية الى درجة النضج واهم شيء في هذا الأمر هو ظروف تأسيس الشركات داخل العراق، وهناك أهم بند في الفصل السابع الخاص بحماية الأموال العراقية من الطلبات القضائية التي قد تقدم من قبل دائنين سابقين وهذا القرار يقدم ضمانات للشركات الأجنبية إذا ما أبرمت عقودا مع العراق لإمكانية دفع مستحقاتها.

وأنا اعلم ان الحكومة العراقية مهتمة بتمديد هذا القرار على وجه الخصوص، لذلك هناك كلام مبالغ فيه بخصوص تخليص العراق من البند السابع والحكومة البريطانية متعاطفة مع رغبة العراق بأن يأخذ دوره من جديد كعضو كامل في المجتمع الدولي ويتخلص من أعباء الفترة السابقة ولكن يبقى موضوع البند السابع هو عملية فنية ذات جوانب سياسية متعلقة بها وهو بعيد كل البعد بأن يكون عائقا أمام الاستثمار وما يحتاجه العراق هو عملية تطبيع العلاقة مع الكويت لان هذا الأمر سوف يفتح له الباب أمام استثمارات ضخمة، والحل يعتمد على مبادرات سياسية بين الحكومتين وفي هذا المجال فأن المملكة المتحدة كانت ولازالت تعمل من فترة طويلة بشكل هادئ بين البلدين من اجل تقريب وجهات النظر وحل المسائل العالقة.

■ يشكو القطاع الخاص العراقي من الإهمال، هل لديكم خطط للتعاون مع هذا القطاع من خلال شراكات بين القطاع الخاص البريطاني والعراقي؟

– نحن نقر بأن القطاع الخاص العراقي لم يحصل على الدرجة الكافية من التقدم والنهوض وهو يحتاج الى عقد شراكات مع شركاء دوليين من اجل الدفع به الى الأمام، والعديد من المستثمرين البريطانيين الذين يبحثون عن فرص الاستثمار في العراق يسعون لإيجاد شركاء عراقيين يؤسسون معهم شركات مشتركة بريطانية عراقية وهذا من شأنه أن يؤدي الى تطوير القطاع الخاص العراقي ومن خلال إدخال الخبرات غير المتوفرة حاليا وإدخال القدرات الفنية التي سوف تؤدي الى تطوير القطاع الخاص العراقي ودفعه الى الأمام، وخلال نيسان الماضي أعلنت أول واكبر الشراكات البريطانية – العراقية في المجال التجاري بين شركة بريطانية وشركة الحفر الوطنية، وكذلك فأن شركة شل هي في المراحل الأخيرة من المفاوضات لعقد شراكة مع شركة غاز الجنوب لاستثمار الغاز العراقي حيث تمثل هذه شراكة جديدة وستعمل على دعم الاقتصاد العراقي وهذا هو تطوير لشركة شبه خاصة.

وبشكل عام نرى من الأولى ان تتجه الحكومة العراقية الى توفير ظروف مناسبة للقطاع الخاص العراقي وتعديل القوانين من اجل تسهيل عمل هذا القطاع ونتيجة للحوارات التي جرت في لندن في نيسان الماضي فأن الحكومة العراقية أجرت بعض التعديلات على قانون الاستثمار ومنها تملك الأرض للمستثمرين، وما لم نره الى ألان عدم وجود فعل حقيقي من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار في تطبيق هذا التعديل لقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ من خلال توفير الأراضي للمستثمرين وهذا الأمر يتطلب تعاوناً من قبل الوزارات ذات العلاقة وكذلك يتطلب دعماً سياسياً قوياً من أعلى المستويات لكي نتمكن من ان نرى ان هذا القانون فاعل وليس مجرد مسألة نظرية.

■ ولكن أغلب هذه الشراكات التي تتحدث عنها هي مع مؤسسات حكومية، ما دوركم في التقريب بين القطاع الخاص البريطاني والعراقي؟

– اعتقد ان هذا الأمر يعكس الواقع الاقتصادي للعراق لان اغلب النشاط الاقتصادي هو حكومي خالص، ولكننا نعمل على تشجيع شركاتنا التي ترغب في عقد شراكات مع القطاع الخاص العراقي ولا ندخر جهدا في هذا المجال، ولكن في مجالات البناء والرعاية الصحية فأن شراكاتنا ماضية في العمل وإقامة علاقات تجارية مع شركاء من القطاع الخاص ونحن نقدم الدعم الفني للوزارات العراقية المسؤولة عن تأهيل ومساعدة القطاع الخاص العراقي وتوفير الظروف الملائمة لعمله.

■ هل للحكومة البريطانية مساهمة لإعادة تأهيل بعض القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة؟

– ليس بشكل مباشر كحكومة بريطانية لأننا لا نرى ان هذا دورنا ، ولكننا شجعنا الشركات البريطانية الرائدة للبحث في فرص للتعاون مع وزارة الصناعة والمعادن وهي المعنية بأحياء هذه الصناعات المعطلة حالياً، وكانت هناك في البصرة قبل عامين مبادرة ضخمة من قبل شركة حديد وصلب بريطانية للاستثمار في شركة حديد البصرة ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية حالت دون أتمام هذا المشروع، وهناك شركة بريطانية أخرى استطلعت سبل الاستثمار في مجال صناعة الأدوية ولكن هناك عقبات أمام الشركات العالمية لإحياء الصناعات العراقية وهذه العقبات تضعها الحكومة العراقية من خلال فرض شروط صعبة التنفيذ وأنا افهم أسباب هذه الشروط الموضوعة والكثير منها تبدو من الخارج منطقية لأنها تحاول ان تحافظ على العاملين في هذه الشركات وفي جوهر هذه الأمور غير الواقعية وهي لن تؤدي الى أي مساهمة حقيقية لأحياء هذه الصناعات المعطلة وهذا الأمر يحتاج الى أن يعاد النظر به من قبل الحكومة المقبلة ودعم من مجلس النواب وحملة واسعة لتوعية الرأي العام بأن الحمائية المبالغ بها والمفرطة في ما يخص هذه المؤسسات هي لن تجلب أي نفع للصناعة في العراق والوضع الحالي هو ان الحكومة تدفع مرتبات هائلة لأناس يقومون بصناعة أشياء قد لا تجد أي سوق لها أو أنهم لا يعملون أي شيء ويستلمون رواتبهم وهم يجلسون في منازلهم وإذا كانت هناك ستراتيجية طويلة الأمد للتغيير في هذا المجال قد تأخذ صيغة دفع مبالغ مالية تدفع في المراحل الأولى كرواتب تقاعدية أو نفقات تدريبية ولكن من اجل تحقيق أصلاح وتقدم في هذا المجال وفي ذلك الوقت سوف يجد العراق شركاء دوليين راغبين في المجيء يملكون وسائل أدارية حديثة وتكنولوجية حديثة وأساليب أدارة حديثة وسوف تكون لهم رغبة في الإستثمار وتطوير هذه القطاعات ولكن بالتأكيد يمثل خياراً حساساً للشعب العراقي وقيادته السياسية وهو نوع من النقاش يتمنى المراقبون الخارجين ان ينشأ خلال الحملات الانتخابية القادمة وبالتأكيد سوف تكون حاجة لتوفير حماية اجتماعية للقوى العاملة التي تعمل في هذه الشركات.

ربما نتطرق الى موضوع مهم آخر الا وهو ما يصرف على البطاقة التموينية وعملية أصلاحها مطلوبة ونحن نتمنى على الحكومة المقبلة المضي قدما بالمقترحات المقدمة في هذا الشأن من اجل الاستفادة من ما مخصص للبطاقة التموينية في أعادة تأهيل الصناعة أو الزراعة العراقية لان ما يخصص للبطاقة التموينية هو ٦٪ من مجمل ميزانيته والإصلاحات المخطط لها من شأنها ان ترفع العراق الى مصاف الدول من توفير الرعاية والمساعدات الى شعوبها، وهذه الـ ٦٪ التي يجب تحريرها يمكن ان تنفق في مجال تطوير البنى التحتية للعراق وهذه القرارات متروكة للحكومة العراقية ونحن كل ما يمكن ان نقدمه هو النصح لأننا أصدقاء.

■ ماذا عن نقل الخبرات البريطانية في مجال الصناعة الى العراق؟

– في مجال النفط والغاز على وجه الخصوص الحكومة العراقية شخصت حاجة الى تطوير مهارات الشركات العراقية وكذلك مهارات الوزارات في مجالات محددة منها التعاقد على وجه الخصوص والأمور الفنية التي تنظم دخول الشركات الى السوق العراقية ولذلك أننا في السنة الماضية شجعنا على أنشاء شراكات بين الشركات البريطانية الرائدة في مجال الصناعة النفطية ووزارة النفط واغلب الشركات البريطانية التي تأتي للعمل في العراق أن تضمن مناهجها تدريب وتطوير الأيدي العاملة العراقية وبالتأكيد ان الاستثمار الأجنبي يعني المزيد من الوظائف ونوعية جيدة منها للعراقيين.

الاقتصادي | العدد (1657) السنة السابعة - الثلاثاء (17) تشرين الثاني 2009

بين قلّة التخصيصات وغياب دور القطاع الخاص تتحرك مديات انجاز الموازنة الاستثمارية للعام الحالي 2009

■ تحقيق / احمد العابدي

تبقى مديات الانجاز في الموازنات الاستثمارية هاجسا يلازم الخبراء والمتخصصين والمواطنين في وقت لم تفصح الحكومة حتى اللحظة عن نسب الانجاز على الأقل للفترة المنصرمة من العام الحالي.

واقع الحال يشير الى خدمات متدنية ومشاريع معطلة ومبالغ مدورة، وتعتيم إعلامي واجهتنا به وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بعدم الإفصاح عن نسب الانجاز المتحققة للموازنة الاستثمارية للعام الحالي ٢٠٠٩، فقد بلغ حجم الموازنة الفيدرالية للعام الحالي ٢٠٠٩ ما يقارب ٧٤ ترليون دينار عراقي بما يعادل ٦٣ مليار دولار أمريكي وزعت الموازنة على شكل نفقات تشغيلية مقدارها ٥٩ ترليون دينار وهي تشكل ٨٠ف من الموازنة ونفقات استثمارية مقدارها ١٥ ترليون دينار وتشكل ٢٠ف منها، ويبقى هناك سؤال بحاجة الى إجابة ملحة هل حققت الموازنة الاستثمارية أهدافها؟

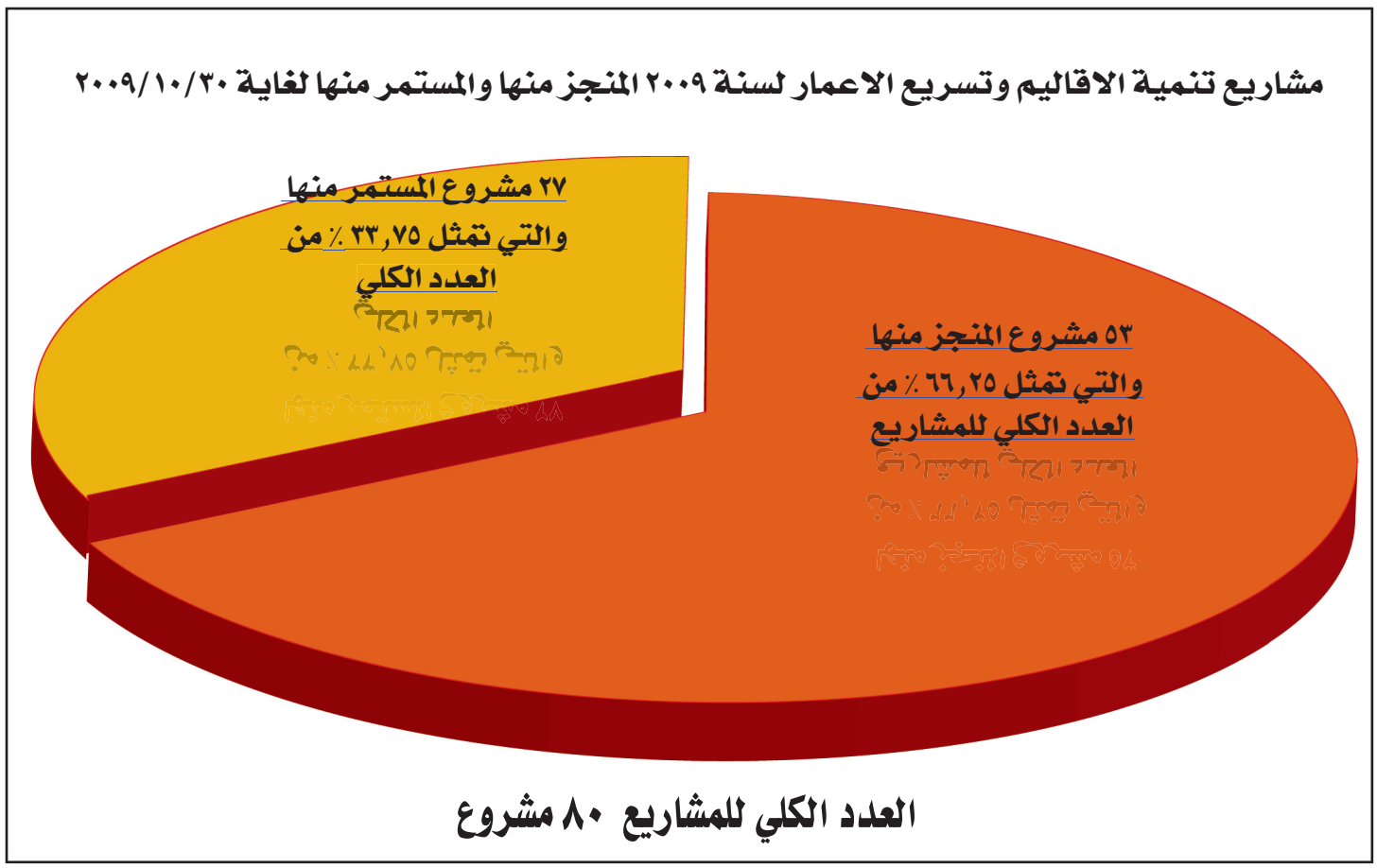

نسب انجاز متباينة

بعد ان عدنا أدراجنا من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي واعتذار وزارة المالية عن التصريح بسبب عدم اختصاصها بتحديد هذه النسب توجهنا الى اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب حيث اعتبرت عضو اللجنة الاقتصادية عامرة البلداوي ان هذا العام اختلف عن الأعوام السابقة، فمن خلال الأرقام المسجلة نجد ان هناك تقدماً واضحاً فلغاية ٩/٣٠ بلغت نسب انجاز الوزارات ٥٨٪ أما المحافظات فالنسبة العامة بلغت ٦٥٪ للتنفيذ وهناك محافظات متميزة ومتقدمة في الصرف والتنفيذ منها الديوانية التي وصلت نسبها ١٠٠٪ وميسان ٩٩٪ وكربلاء ٨٦٪ وهناك محافظات متأخرة في نسب انجازها مثل نينوى ٢٨٪ وصلاح الدين ٣٨٪ أما بالنسبة للوزارات فأن هناك وزارات واضح سنويا أنها متقدمة في نسب الانجاز أو الصرف منها وزارة الكهرباء ووزارة الإعمار والإسكان ٧٩٪ والبلديات ٩٠٪ وأمانة بغداد ٩١٪ وهناك وزارات خدمية أخرى متأخرة في نسب انجازها لم تبلغ الـ ٢٥٪ هي الصناعة والاتصالات والبيئة.

وبخصوص ما تحقق على الأرض بعيدا عن الأموال المصروفة ترى البلداوي ان الكثير من المشاريع أحيانا يتطلب انجازها سنوات ومعرفة الانجاز متحقق من خلال المراقبة والمتابعة وهو أمر ليس صعبا، فالصناعة النفطية خصص لها ٢٩٪ وهو ليس واضحا على الأرض بينما نلاحظ ان الخدمات تأتي بالمرتبة الأولى وهي ١٩ ٪ والتربية والتعليم ٢٪ والقطاع الزراعي ٧٪ برغم ما له من أهمية.

وعن نسبة النمو التي حققتها الموازنة الاستثمارية للعام الحالي تابعت البلداوي قائلة: التقشف الذي بدأ مع بداية العام بسبب انخفاض أسعار النفط اثر كثيرا على مديات انجاز المشاريع ولو قارنا ما تحقق من نمو في عام ٢٠٠٨ نجدها أفضل بكثير عن العام الحالي ولكن مع هذا نحن – متفائلين- بموازنة العام القادم ٢٠١٠.

غياب دور القطاع الخاص

يرى الباحث الاقتصادي مناف الصائغ ان بناء الموازنة لعام ٢٠٠٩ لا تختلف عن السنوات الماضية حيث أشارت الى مجموعة من الرؤى لكنها لم تتحقق نجد في بناء الموازنة وأهدافها وستراتيجيتها مجموعة من الرؤى في تنشيط القطاع الخاص وتخفيف الضغط على النفقات التشغيلية وزيادة قدرة الإنفاق الاستثماري لمؤسسات الدولة من خلال النفقات الاستثمارية إضافة الى أمور أخرى وجميع هذه المسائل لم تتحقق خلال السنوات الماضية وحتى في موازنة ٢٠٠٩ لم يتم تنشيطها بشكل أو بآخر وللأسباب المعرفة لدى الجميع لان الموازنة لم تعط دوراً للقطاع الخاص وكيفية تنشيطه ودعمه وتطويره بالشكل الذي يخفف الضغط على النفقات التشغيلية في الموازنة من حيث الأجور والعاملين في مؤسسات الدولة.

ويوضح الصائغ: انه يفترض ان يكون هناك فكر اقتصادي تعمل عليه الحكومة يتضمن برامج من خلالها يتم تنشيط القطاع الخاص وفق الرؤى الستراتيجية التي تقدم في الموازنة ولكن لسبب أو لآخر وعلى رأسها عدم وجود خطط وبرامج واضحة تتوافق مع عملية الموازنة لم يتم تنشيط هذا القطاع بالتالي أصبحت كفتي الميزان في العملية الاقتصادية غير متعادلة من حيث امتصاص الأيدي العاملة التي تعمل في قطاع الحكومة، والجانب الآخر نلاحظ ان هناك نمواً كبيراً في النفقات التشغيلية خلال عام ٢٠٠٩ وحتى في مسودة عام ٢٠١٠ وهذا يدل على ان هناك أخفاقاً واضحاً في عملية نقل القدرات التشغيلية للإفراد من القطاع الحكومي الى القطاع الخاص بالتالي اخفاق هذه السياسات في تنشيط القطاع الخاص وتفعيل دوره الحقيقي في امتصاص هذه القدرات التشغيلية بالتالي منحها فرص عمل في القطاع الخاص، كما نلاحظ ان مؤسسات الحكومة لم تكن موفقة في مستوى أدائها وبما يتناسب مع الطروحات المعروضة في برنامج الموازنة لعام ٢٠٠٨ وأهدافها وما سبقها ونحن نتحدث عن عام ٢٠٠٩ ومع عدم وجود مؤشرات واضحة لكن نستند على ما وصلت إليه موازنة ٢٠٠٨ لم نجد ما يشير الى قدرة هذه المؤسسات على استيعاب النفقات الاستثمارية المخصصة لها بالتالي نسب التنفيذ أو نسب الصرف كانت متدنية الى درجات لا تعطي الأهمية الحقيقية لقيمة هذه الأموال وبالتالي الغاية المطلوبة منها، إضافة الى ان الموازنة أخفقت في هذا الجانب في كيفية التفاعل مع موضوع النفقات الاستثمارية واعتمدت قدرات المؤسسات الحكومية فقط من دون الأخذ بنظر الحسبان القدرات المفترضة للقطاع الخاص وإشراكه في هذا الموضوع، كما ان القوانين والتشريعات التي يعمل بها لم تكن عاملاً مساعداً لنمو أنشطة القطاع الخاص بما يخدمه ويوفر له الإمكانات من خلال منحه القروض الائتمانية إضافة الى خلق البيئة الاستثمارية الحقيقية التي تعزز قدرة القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الاستثمار الأجنبي وبالتالي يعطيه الكفاءة والقدرة من حيث الملاءة المالية ومن حيث الإمكانات التنفيذية، وان تنفيذ المشاريع هذه جميعها لم يعمل بها لغاية ٢٠٠٨ ولم نجدها على ارض الواقع عام ٢٠٠٩.

ويعتبر الصائغ ان زيادة التخصيصات أو قلتها ليس لها علاقة بقدرة التنفيذ لان هذه التخصيصات الاستثمارية على قلتها قياسا بالنفقات التشغيلية نجد ان النفقات الاستثمارية لم ينفذ منها على مستوى الصرف وليس على مستوى التنفيذ في عام ٢٠٠٨ سوى ٦٥٪ وهذا يعطينا مؤشراً على ضعف عملية التنفيذ وعلى الرغم من قلتها لم تستطع المؤسسات الحكومية ان تنفذ سوى ٢٣٪ إذاً المسألة تتعلق بقدرة التنفيذ وليس بحجم التخصيصات مع ان زيادتها مطلوبة لتقديم خدمات أكثر من خلال المشاريع التي تنفذ من قبل الحكومة ولكن هذا يجب ان يرافقه تعزيز قدرة المؤسسات في تنفيذ هذه المشاريع والاعتماد على المؤسسات وحده غير كاف كتجربة أخبرتنا ان هذه المؤسسات غير قادرة على تنفيذ أكثر من ٢٣٪ من تخصيصات النفقات الاستثمارية وهذا يدفعنا الى الاهتمام بالقطاع الخاص للدخول كشريك رئيسي لتنفيذ هذه المشاريع.

ويؤكد الصائغ على ضرورة تفكير الحكومة جديا بدخول مؤسساتها العامة التي تملكها كشريك رئيسي مع القطاع الخاص وتحويلها الى شركات مساهمة يمكن من خلالها ان يدخل المواطن كمساهم بعد ان تكون هناك حصة للدولة ٢٥٪ كحد أقصى والباقي يطرح للقطاع الخاص من خلال البورصة العراقية بالتالي الفكر الإداري الذي سوف تعمل به هذه المؤسسات يختلف عن الفكر الإداري الذي تعمل به الدولة، وسوف يخف العبء عن الدولة وبالتالي الأموال التي تخصص لهذه المؤسسات التي هي في الأصل غير كفوءة وتحويل هذه المؤسسات الى شركات مساهمة سوف يكسب الدولة جانبين الأول جانب مالي من خلال تخفيف الكاهل المالي عن الدولة من خلالها دعمها لهذه المؤسسات والجانب الآخر هو تعزيز إيراداتها نحو النمو من خلال تطوير وسائل إنتاجها.

البند السابع وعدم القدرة على المناقلة

الا ان مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح يقول: ان المعوق الرئيس للانجاز للسنوات الماضية هو الوضع الأمني بحيث ان نسب الانجاز وصلت في بعض المحافظات الى ٥٪ ومستويات الانجاز بشكل عام وصل الى ٣٥٪ وهذا العام كان هناك تفاؤل كبير بمديات الانجاز وبتقديري المتواضع ان الموازنة الاستثمارية لا يمكن تنفيذ انجازها بسبب وجود قيد كبير، لان تاريخ الانجازات في مجال التمنية في العراق كانت تنفذها شركات أجنبية وفي الوقت الحالي لا يوجد أي شركات أجنبية كبيرة بسبب وجود البند السابع الذي يحرم دخول هذه الشركات وكذلك القيود التي تمارسها الدول على الشركات لمنعها من الدخول الى العراق، وهذه مشكلة كبيرة لان البلد لا يزال مرهوناً بالقوانين الدولية مع وجود رغبة حقيقية من قبل الدولة لتنفيذ الخطة الاستثمارية ومع وجود هذا القيد الذي يضعنا أمام معضلة وطنية واقتصادية كبرى هي كيف نتعامل مع المجتمع الاستثماري بشكل مباشر؟

ويضيف صالح: ليس هناك قلة في التخصيصات ولكن هناك تنفيذ وعدم القدرة على التدوير والمناقلة بين المشاريع، فهل يمكن تأجيل مشاريع مقرة في الموازنة الاستثمارية من اجل مشاريع مستحدثة وهذه المرونة في تنفيذ الخطة الاستثمارية وهذا الأمر متروك لوزارتي التخطيط والمالية.

نسب تختلف عن بقية الأعوام

نائب رئيس اللجنة الاقتصادية في البرلمان النائب يونادم كنا يوضح ان هناك تقدماً لا بأس به قياساً بالعام الماضي برغم أزمة أسعار النفط التي أثرت كثيرا على انجاز المشاريع بسب أزمة السيولة في احتياطيات الحكومة ما أدى الى توقف الكثير من المشاريع بسبب عدم أطلاق المستحقات الاستثمارية، الا ان هناك تحسناً نسبياً في انجازات المحافظات أكثر من الوزارات.

ويرى ان عدم صرف المستحقات أثرت كثيرا على مديات الانجاز ما زاد الطين بله هو عدم الموافقة على الميزانية التكميلية بسبب الشد والجذب والصراعات السياسية!

وحمّل كنا المسؤولية الى جانبين الأول وزارة المالية بسبب تأخر عمليات صرف الأموال المخصصة للموازنة الاستثمارية والثاني مجلس النواب لعدم إقرار الموازنة التكميلية.

ومع عدم وجود نسب واضحة لمديات انجاز الموازنة الاستثمارية لعدم وصول أرقام دقيقة إلا ان كنا توقع ان تكون ما نسبته ٥٠٪.

محافظات تشكو من قلة التخصيصات

تشكو الكثير من المحافظات من قلة التخصيصات، حيث يقول محافظ الانبار قاسم محمد: ان الموازنة الاستثمارية للعام الحالي ٢٠٠٩ أنجزت بالكامل وهناك عجز فيها لأنها في واقع الحال إكمال لمستلزمات عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ فلم تكن لدينا موازنة لعام ٢٠٠٩ وفي عام ٢٠٠٧ كنا مديونين ما قيمته ٢١٧ ملياراً وما خصص لنا ١٣٢ ملياراً تم صرف ١٥٠ مليار وقد تم التجاوز عليها وما مطلوب منا ان نغطي كامل المبلغ ٢١٧ ملياراً.

وينبه محافظ الانبار الى وجود عمليات تقنين في أطلاق التخصيصات من قبل وزارة المالية وبدلا من الإسراع في تنفيذ المشاريع لان أطلاقها بعد استحقاقها مما تترتب علينا ديون قد نعجز عن سدادها ما جعلنا نتريث في التنفيذ فعملية تقنين أطلاق الموازنة جعلتنا نتباطأ في عملية الانجاز.

الا ان محافظ واسط لطيف حمد طرفه يحمل إدارات بعض المحافظات من حصول العجز في ميزانيتها لأنها وضعت مشاريع أكثر مما خصص لها من موازنة كما ان غياب الخطط الستراتيجية وغياب الخطط الخمسية الا ان تجارب بعض منها وخلال الثلاث سنوات الماضية أثبتت ان أدارتها للموارد جيدة فقد وضعنا نحن في محافظة واسط خطة خمسية وعرفنا من خلالها احتياجات المحافظة.

ويوضح الطرفه: كان لدينا في عام ٢٠٠٨ الكثير من المشاريع الستراتيجية الكبيرة يحتاج تنفيذها الى مبالغ كبيرة ومدة تنفيذها تحتاج لأكثر من عام أو عامين ولدينا الكثير من المشاريع التي انجازنا منها الكثير منها بناء أكثر من ٣٥ مدرسة طينية وجسر العزة الجديد وهو في طور الانجاز هذا العام وهناك مجمع لبناء دور للأطباء والمعلمين واستطعنا ان ننجز مشاريعنا بما مخصص من مبالغ لنا حيث لم نتجاوز عليها لكي لا يكون لدينا عجز.

■ أكاديميون: ضعف الموارد البشرية وغياب دور الرقابة سببان في تدني مستويات الانجاز

■ صمت مطبق من قبل وزارة التخطيط على نسب انجاز الموازنة الاستثمارية، ولا ندري ما المبرر وراء ذلك؟

ويشير الطرفه الى ان الموازنة المخصصة للاستثمار حيث قلصت من ٢٥٨ مليار دينار وهي حاجتنا الفعلية الى ما مقداره ١٠٥ مليارات جرى استكمال المشاريع التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠٠٨ وبالتأكيد ان انخفاض أسعار النفط كان له الأثر سلبي على الاقتصاد العراقي.

ضعف الموارد البشرية

إلا ان عميد كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية الدكتور علي العبيدي يرى ان نسب الانجازات العالية مرتبطة بالكثير من المتغيرات الكثيرة لا يمكن حصرها الا بالاتجاهات العامة التي تتضارب مع خصوصيات الانجاز الذي يحصل ان هناك اختناقات نتيجة عدم وجود فهم ملاك اقتصادي للدولة لكيفية تشغيل منجزات الموازنة العامة، ويجب أعادة النظر بالموارد البشرية التي يجب ان تحقق الانجاز المطلوب للموازنة العامة، كما ان عدم الحرص من قبل مؤسسات الدولة بمراقبة الانجاز، واحدة من الاختناقات الإدارية التي تعطل الانجاز في الموازنة هي الفساد المالي والإداري ويجب ان تكون الشفافية المالية والاقتصادية والإدارية حاضرة في الموازنة العامة بمعنى يجب مراقبة حجم الانجاز بما مخصص له من أموال، واغلب مؤسسات الدولة نلاحظ فيها ان نسب الانجاز التي تعلنها هذه المؤسسات هي غير واقعية ومبالغ فيها كثيرا، لان لا شيء يظهر للناس.

ومع إقرار ألعبيدي بأن هناك ضعفاً في الموارد البشرية يرافقه عدم حرص من قبل الجهات ذات العلاقة على الانجازات مع غياب الحس الوطني الا انه اعتبر غياب القطاع الخاص وضعفه بسبب عدم دعمه سببين في ضعف نسب الانجاز والنمو الاقتصادي، كما ان حركة الاقتصادية لا تسير بشكل صحيح نتيجة لغياب دور الكثير من القطاعات الاقتصادية.

وزارة التخطيط.. صمت غير مبرر!

لأكثر من أسبوع حاولنا الحصول على نسب انجازات الوزارات والمحافظات من الموازنة الاستثمارية للعام الحالي حيث ان هنالك دائرة في الوزارة يطلق عليها دائرة الاستثمار الحكومي معنية بأعداد نسب إنجاز الموازنة الاستثمارية وتعمل على إعداد تقارير بهذا الخصوص الا أننا صدمنا بعدم تعاون المكتب الإعلامي للوزارة المذكورة، كما وان الوزير وعلى غير عادته من تعامل شفاف مع الإعلام اصدر أوامر بعدم إعطاء أي نسب لان وزارة المالية هي المعنية بهذا الشأن بحسب مديرة إعلام الوزارة هيفاء عبد الحسين، إلا اننا حصلنا على بعض الأرقام التي تعد غاية في الضرورة لاستكمال التحقيق الصحفي من مجلس النواب عن طريق النائبة عامرة البلداوي التي أبدت تعاونها الكبير معنا.

غياب كامل للحلول!

يرى مواطنون إن الموازنة الاستثمارية للعام الحالي ٢٠٠٨ لم ترتق لمستوى طموحاتهم مشددين على ضرورة تحقيق انجازات حقيقية في مجال الخدمات لاسيما الكهرباء وقطاع النفط ومشاريع تشغيل العاطلين عن العمل.

يقول حسن محمد (بكالوريوس في الاقتصاد): ان فشل المؤسسات الحكومية في بناء المؤسسات الخدمية وتحسين دخل الفرد العراقي وغياب كامل لحلول أزمات مزمنة ومنها السكن والبطالة وفي ظل تراجع للخدمات لم تفلح الحكومة في تقديم أي شيء خلال هذا لان الانجازات هي حبر على ورق!

وينتقد عادل موات (موظف) بالقول: نسمع كثيراً عن مشاريع ستنفذها بعض الوزارات على خلفية التخصيصات المالية التي منحت لهذه الوزارة أو تلك لكن حقيقة الأمر على ارض الواقع لا شيء يذكر.

في حين يرى المحامي فاضل حسيب التميمي ان ما حققته الحكومة الحالية من انجازات كبيرة مقارنة بالأزمات الكثيرة التي مرت بها لاسيما ان هناك من يحاول عرقلة مسيرة الحكومة وإفشالها وفي ظل أزمة مالية واقتصادية تعصف بالعالم اجمع.

مشهد اقتصادي

الاقتصادي
تهافت في محطات الوقود مع دخول الشتاء

الاقتصادي
ازدحام وارتفاع المبيعات في الاسواق

الاقتصادي
حمى اسعار المواشي مع اقتراب عيد الاضحى المبارك

الاقتصادي
اغراق سلع في ملابس الشتاء وتتصدرها التركية

الاقتصادي
العدد (1657)السنة السابعة -الثلاثاء (17)
تشرين الثاني 2009

هل ثمة خطط وبدائل مهيأة في حال نضوب الوقود الأحفوري (النفط)

■ حيدر شامان الصافي×

من مبدأ المنطق السليم، لا يمكن أن نتصور أن العالم في يوم ما سيستغني عن النفط، سواء كمصدر للطاقة أم كمادة أولية للصناعات البتروكيماوية التي سيكون لها شأن كبير في المستقبل، ونحن نتمنى أن تكون كمية إنتاج النفط معتدلة، تَدرُّ علينا بقدر ما يصلح حالنا من دون إفراط أو تفريط، بدلا من أن نقترض من حساب الأجيال المقبلة، ونحن نعلم علم اليقين أننا لن نستطيع إعادته إليهم. ولا نضمن لهم أن يبقى نصيبهم في باطن الأرض، ونبقى نحن حماته وليس مستهلكيه، ثم إنَّ رفع الإنتاج إلى مستويات عالية في ظل أسعار النفط الجديدة والمتوقع استمرار صعودها، سيجلب إلينا دخلاً كبيراً لا ندري كيف نتصرف فيه، ولا يزيدنا إلا رفاهية.

يعد النفط من أهم مصادر الطاقة في هذا العصر وتستخدم الدول النفط في كل شأن من شؤونها، فهي تستخدمه لتسيير وسائل المواصلات المختلفة ووقوداً للصناعات بأنواعها والصناعات البتروكيمائية وغيرها وهذا يعيدنا إلى القول إنه طالما أن التقنية في استخدام الطاقة الشمسية وطاقات الرياح وغيرها لتوليد الكهرباء لم تتحسن فإن الطلب على الوقود الأحفوري سيبقى على حالة في ارتفاع.

إن المخاوف بشأن تراجع الفرص المتاحة أمام النفط ناشئة عن التحديات المتعددة التي تهدد النفط في جانبي العرض والطلب، ففي جانب العرض ثمة عاملان جليان هما نضوب الاحتياطات واستنزاف هذا المورد الطبيعي في نهاية المطاف، أما في جانب الطلب فإن نمو مصادر الطاقة المتجددة والبديلة والتوسع في استخدامها، نتيجة للمخاوف البيئية، يؤثران سلباً في وضع النفط. فقد أدى استخدام النفط خلال الفترة الزمنية القصيرة الماضية إلى تغيير الاقتصاد العالمي والبنى الاجتماعية والسياسية وكذلك الأساليب الحياتية للإنسان بشكل أكبر بكثير جدا ما أدى إليه استخدام أية مادة أخرى في العالم، إلا أن المصادر النفطية العالمية محدودة، وان بداية الوصول إلى ذروة الإنتاج النفطي العالمي وكذلك هبوط المخزون النفطي العالمي غير القابل للتعويض أصبحت قريبة وواضحة للعيان.

بعد تعالي التحذيرات الصادرة من كل صوب وحدب بشأن قرب انتهاء عصر الوفرة النفطية، الذي بات وشيكًا، وأصبح الحديث يجري خصوصًا في الغرب بخصوص (عصر نفاد النفط)؛ وتزايد الأسئلة بشأن (عالم بلا نفط)؛ أو (عصر ما بعد النفط).. إلخ؛ شرع كثير من الدول في التكثيف من بحوثها بخصوص تنويع مصادر طاقتها غير التقليدية، وهو ما يتبدى في الجهود الحثيثة المبذولة في مجال البحث عن مصادر الطاقة البديلة كالرياح والشمس والطاقة النووية؛ والهيدروجينية؛ واستثمار الغابات وحرارة الأرض وغيرها؛ بوصفها وقودًا مستقبليًا أبديًا لا ينفد مع مرّ العصور، والعناصر الوحيدة التي لا تنتج عند احتراقها أي انبعاثات ضارة للبيئة، محدثة جميعها انقلابًا سيحدث تغييرًا جذريًا في طبيعة الأسواق المالية والظروف السياسية والاجتماعية.

ظلت فكرة الاعتماد على النفط والغاز كمصدر للطاقة فكرة مطلقة وليست موضع نقاش فترة طويلة من الزمن. فالإدمان على البترول لا علاج له حسب آراء إتباع احد المدارس التقليدية للطاقة، التي ترى ان البترول هو المصدر الرئيسي والاقتصادي للطاقة ولا يوجد بديل اقتصادي له ويمكن استثماره حالياً او في المستقبل المنظور، وبالتالي سيبقى البترول سلعة مطلوبة حتى ينضب من الوجود ويجبر العالم على استخدام البدائل التي ستكون غالية الثمن بطبيعة الحال، فالثمن الباهظ لبدائل الطاقة هو العنصر الرئيسي في إبقاء الطلب على النفط مستمراً ومسيطراً على تلبية احتياجات السوق للطاقة، وبالتالي سيتابع سعر البترول ارتفاعه بشكل مستمر ومتوافق مع احتياجات العالم للطاقة و لا شيء يبرر الشعور بالأمان، فسواء عثر العالم الصناعي على بديل للنفط أم لم يعثر، فالحقيقة التي لا جدال فيها هي انه سينضب في غضون ٢٥-٥٠ عاماً المقبلة، الأمر الذي يعني ان الجيل الناشئ سيعيش في أواسط عمره من دون ثروة.

المشكلة الحقيقية هي ما اذا كانت الدولة نفسها ستعثر على بدائل لتمويل احتياجاتها الأساسية ام لا بعد نضوب النفط. فبعد أكثر من قرن مضى على الاستكشافات النفطية أصبحت الجيولوجيا الأرضية وكذلك المكامن الرئيسة للنفط والغاز معروفة بشكل أساسي، ولم يعد هناك الكثير مما هو غير معروف، وعندما تفرغ الحقول لن يعد ينفع سوى المال لإنتاج ما تبقى منها وبصعوبة.

ووفقا للتقارير النفطية فانه لم يتبق سوى ما يعادل ٢١٠ مليارات من البراميل التي يمكن اكتشافها ولكنها لم تكتشف بعد وما يعادل من ١٠٠٠ مليار برميل مخزون مؤكد تحت الإنتاج، وعلينا أن نعلم بأنه لا يمكن لأي مبلغ من المال مهما كان ضخماً إنتاج برميل واحد من النفط إذا لم يكن هذا البرميل موجوداً بالأصل.

إن العراق مؤهل لخلق بدائل نظرا لما يمتلكه من ثروات طبيعية، ولكنه بحاجة إلى زمن طويل حتى يحرر إرادته، ويتخلص من مشكلاته، ويعيد بناء نفسه، ويحافظ على أمنه واستقراره، والبدء بإستراتيجية تغيير شامل من اجل قطع دابر التخلف، وعوامل نموه، وإقصاء عناصره إقصاءً كاملاً، وإعداد برامج حقيقية لتغيير وجه الحياة وأساليبها، والعمل على خلق عوامل إنتاج جديدة، ورفع مستوى الوظائف والأعمال عن طريق تعزيز الإنتاج لزيادة دخل الفرد.. والحفاظ على الثروات واستثمارها دون تبديدها، والتركيز على القطاعات غير النفطية، مثل: التجارة، الصناعة، الخدمات والسياحة لدعم استمرار نمو الاقتصاد والتشديد على ضرورة تحولات اقتصادية جذرية كي نجد جملة بدائل حقيقية بعد أن ينتهي زمن النفط تماما.

إن النفط هو الوحيد الذي يعطي اليوم قيمة لمن يملكه ويحدد حجمه في العالم، ولكن من دونه، فسوف لا يلتفت العالم نحونا أبدا، إلا إن خلقنا لأنفسنا وسائل إنتاج جديدة، ومصادر ثروات جديدة أخرى لحياتنا.. وسيلتفت إلينا العالم من جديد لو احتاج لنا ولوسائلنا وثرواتنا الأخرى مهما كانت تلك الثروات، ولننظر الى تركيا كيف استعدت منذ الآن لإيجاد بدائل ثورة ري زراعية وكذلك إيران، هي الأخرى ستصادف شبح الفراغ بعد نفاد بترولها، بالرغم من قدرتها على التكيّف مع المستقبل لثرواتها الطبيعية الأخرى، أن التطلع للحياة الكريمة ينبغي أن يصاحبها إجراءات تعمل صوب أهدافها لما بعد زمن النفط.

إن على الدولة إن لم تعالج، وبجدية كبيرة، مثل هذا الموضوع الخطير .. فإنها ترتكب اكبر جناية بحق أجيالنا المقبلة التي ستواجه الحياة الصعبة مع المستقبل المجهول وستجد نفسها إزاء مجتمعات أخرى نجحت في استقطاب الفرص وخلق البدائل، ونتمنى أن يتبنى المسؤولون إجراء دراسات علمية لبحث مدى تأثير بدائل الطاقة في مستقبل الإنتاج النفطي، وهل ستسبب تحدِّياً سلبيًّا يقلل من أهمية النفط أو أن البدائل، وهي متوافرة ومعروفة لدينا اليوم، لا تستطيع تغطية أكثر من النسبة التي سيتخلى عنها النفط وهو الأقرب للواقع؟ وإذا ثبت ذلك فلن يكون هناك مجال للقلق من تطوير البدائل، بل إنه سيخدم مصالحنا ومستقبل أجيالنا.

وأخيرا وليس أخرا يبقى النفط أحد الموارد المعدنية المهمة التي تغتني بها الطبيعة، لكن بكمية محدودة وقابلة للنفاد، خاصة إذا استمر الطلب والاستهلاك في مستوياتهما الحالية، إذ يتوقع أن تنضب جميع الاحتياطات النفطية في غضون الخمسين عاما المقبلة؛ فهيمنة النفط كمصدر عالمي للطاقة قد تأثرت بعدد من التطورات في الأعوام الأخيرة، وبالنظر إلى محدودية موارده وقابليتها للنفاد، وبالنظر إلى المزايا النسبية لمصادر الطاقة البديلة.

×جامعة ذي قار / مركز أبحاث الأهوار

المفاضلة بين تأهيل الشركات العامة وخصخصتها في ظل الانفتاح الاقتصادي

■ د. حسن الفياض×

اعتاد الباحث على مناقشة المشاكل والموضوعات التطبيقية المعاصرة في إطار الأسس العلمية والتطبيقية بعيداً عن الجدل، والفلسفة النظرية غير قابلة للتطبيق في ظل الظروف الراهنة للاقتصاد العراقي.

فقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن خصخصة الشركات العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص لتخفيف عبئها على الدولة وليأخذ القطاع الخاص دوره الريادي في التنمية الاقتصادية في ظل توجه الدولة نحو الاقتصاد الحر، ويبدو هذا التوجه مقبولاً من الناحية النظرية، ولكن هناك عدداً من الأسئلة التي يجب الإجابة عليها قبل تنفيذ هكذا توجه أهمها:

١- ما الآلية التي بموجبها يتم خصخصة الشركات العامة والبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لعملية الخصخصة؟

٢- ما القطاع الخاص من حيث الحجم والكفاءة الفنية والمالية والتكنولوجية والإنتاجية مقارنة بالشركات العامة؟

٣- هل الشركات العامة كلها غير كفوءة، وهل من المنطق خصخصة الشركة الرابحة وترك الشركات الخاسرة والمفاضلة بين تأهيل هذه الشركات وخصخصتها؟

فمن تحدث عن الخصخصة لم يبن الآلية المثلى التي تتم بها عملية الخصخصة لكونه بعيداً عن واقع الشركات العامة، فقد أجاز قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ تحويل الشركات العامة إلى شركات مساهمة من خلال بيع جزء من أسهم الشركة إلى القطاع الخاص، كما أجاز بيع نسبة من هذه الأسهم إلى العاملين في الشركة، ولكن اذا كان عدد العاملين في كثير من الشركات العامة يزيد بنسبة تتجاوز ٥٠٪ عن الحاجة الفعلية، فما مصير العمالة الفائضة عن الحاجة الفعلية ولا نعتقد يوجد (حقيقي) مستثمر يقبل بهذه العمالة الفائضة في حالة الخصخصة كما لا يوجد منتسب في شركة خاسرة يقبل على شراء أسهم في حالة خصخصتها ولا نحن كالدول الرأسمالية عندما تقوم بتسريح العمال في حالة انتفاء الحاجة لهم ولا الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية تسمح باتخاذ هكذا إجراء تجاه العمالة الفائضة ما لم نجد لهم فرص عمل منتجة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يستوجب على الدولة حل مشكلة البطالة المقنعة قبل الحديث عن الخصخصة.. علماً بأن معظم هذه العمالة الفائضة، إعادة المفصولين السياسيين إلى هذه الشركات وكان من الأفضل ان يجد لهم إطاراً مؤسسياً خاصاً يضمن لهم دفع الرواتب المستحقة بدلاً من أن تتحملها الشركات العامة.

وكثر الحديث عن القطاع الخاص ودوره القيادي في التنمية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الاقتصاد الحر، ونرى في ذلك مجرد مقولات نظرية في المرحلة الراهنة لعدم وجود قطاع خاص قادراً على أن يأخذ دوره الفاعل في عملية التنمية لمغادرة معظم الرأسماليين إلى دول الجوار للاستثمار فيها وهروب كثير من رؤوس الأموال إلى الخارج من خلال قنوات التحويل الخارجي المعروفة ولم يبق سوى صغار الصناعيين والتجار ومن يريد الاعتماد على الدولة للحصول على الدعم والقروض.

كما أن الشركات الخاصة والمختلطة، اما متوقفة عن الإنتاج أو تعمل بكفاءة متدنية وبالتالي فهي ليس أوفر حظاً من الشركات العامة لأنها تعاني من المشاكل نفسها التي تعاني منها الشركات العامة، وبالتالي يترتب على الدولة تنشيط القطاع الخاص من خلال معالجة المشاكل التي يعاني منها قبل الحديث عن استلام مهام الخصخصة والتنمية ومن مشاكل القطاع الخاص مشكلة الكهرباء والوقود وعدم وجود جهاز مصرفي متخصص والمنافسة الشديدة من قبل السلع المستوردة لعدم وجود حماية للصناعة الوطنية وعدم وجود سيطرة نوعية كافية على السلع المستوردة وعدم وجود تنسيق بين السياسة المالية والسياسة الصناعية.. وكل هذه المشاكل من مسؤولية الدولة أن تجد لها الحلول المناسبة من خلال القوانين والقرارات المركزية اللازمة لدعم هذا لقطاع وحماية الصناعة الوطنية في ظل الظروف الحالية التي يمر بها القطاع الصناعي أمر في غاية الاهمية ولحين إعادة عافية هذا القطاع.

ان الشركات العامة ليس كلها خاسرة وليس من الأنصاف ان تحاصر هذه الشركات عشرات السنين وتتعرض لعمليات القصف والنهب والسلب ونطالبها بتطبيق معايير الكفاءة الإنتاجية، بل من المنصف إعادة تأهيل هذه الشركات لتعويضها عما لحق بها من دمار ومن ثم مطالبتها بتطبيق معايير الكفاءة الإنتاجية ومتى ما أصبحت هذه الشركات منتجة ومربحة تصبح عملية الخصخصة أكثر واقعية وممكنة التطبيق إذا كانت هناك جدوى من عملية الخصخصة.

فالشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن على سبيل المثال حققت أرباحاً سنوية بلغت (١٣١,٥) مليار دينار خلال عام ٢٠٠١ منها (٥٩,٢) مليار دينار حصة الخزينة العامة للدولة في ظل ظروف الحصار الاقتصادي. وليس كل الشركات العامة تتلقى دعم المواد الأولية، فصناعة السمنت موادها الأولية محلية وكذلك صناعة البتروكيمياويات، فالسمنت العراقية لوحدها حققت (١١,٢) مليار دينار أرباحاً على ٢٠٠١ والبتروكيمياويات (٢٧) مليار دينار للسنة نفسها.

اما اليوم فأن معظم الشركات العامة أصبحت تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة للأسباب المذكورة آنفاً وفقدان الشركات الرابحة يعني تخلي الدولة عن أحد المصادر المهمة للموازنة العامة للدولة وتبقي الشركات التي تشكل عبئاً عليها.

ومن وجهة نظر الباحث لو قامت الدولة بتأهيل الشركات المنتجة لاستطاعت هذه الشركات تأهيل بقية الشركات الشقيقة من خلال ما تحققه من أرباح سنوية يحول الفائض منه للتأهيل.

ليس الهدف الدفاع عن القطاع العام ولكن الهدف هو إيجاد الأسلوب الأمثل للتنمية الصناعية في ظل الظروف الراهنة وهو ان تتحمل الدولة مسؤولية إعادة تأهيل شركاتها الإنتاجية لتصبح شركات رابحة، وأحد مصادر تمويل الخزينة العامة للدولة كما كانت سابقاً وأحد مصادر تأهيل بقية الشركات الشقيقة ومن ثم تصبح عملية الخصخصة ممكنة التطبيق في حالة وجود جدوى من الخصخصة.

وفي الوقت نفسه على الدولة معالجة مشاكل القطاع الخاص المشار إليها آنفاً ليصبح قطاعاً منتجاً ومتطوراً قادراً ان يأخذ على عاتقيه عملية الخصخصة والتنمية الاقتصادية أسوة بالدول المتقدمة.

إن وجود قطاع عام منتج ومتطور إلى جانب قطاع خاص منتج ومتطور لا يتعارض وفلسفة الدولة بالتوجه نحو الاقتصاد الحر، ففي جميع دول العالم هناك قطاع عام وقطاع خاص ولكل منهما دوره الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية والمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

×خبير اقتصادي وصناعي
وزارة الصناعة والمعادن

الاقتصادي | العدد (1657)السنة السابعة -الثلاثاء (17) تشرين الثاني 2009

انحسرت في ظل الإغراق السلعي في الاسواق

الخياطة.. مهنة في طريقها الى الزوال؟

■ المدى الاقتصادي

صناعات محلية لم تستطع الصمود أمام سيل الاغراق السلعي للبضائع ذات الاسعار المنخفضة التي تعج بها الاسواق هذه الايام من دون رقابة تجارية وكمركية رادعة .

حيث شهدت مهنة الخياطة ركوداً في السنوات الاخيرة على اثر دخول البضائع المستوردة من الالبسة الجاهزة من دون رقابة او ضوابط كمركية وباسعار تنافس الالبسة المحلية ما اثر سلباً على البضائع المحلية وادى الى تدهور سوق المنتوج المحلي واغلاق اغلب معامل الخياطة وتوجه اصحابها الى التجارة بالبضاعة المستوردة ما دفع بالخياطين الى البحث عن فرص عمل في مجالات اخرى.

ويرى وزير الصناعة والمعادن فوزي الحريري ان المنافسة غير الشريفة وإغراق السوق بالمنتجات غير الجيدة سببان في توقف الكثير من الصناعات فعلى سبيل المثال كان لدينا أكثر من ٣٠٠٠ شركة قطاع خاص للألبسة اغلبها الان متوقفة لأنها لا تستطيع منافسة ما يستورد من سوريا وتركيا والأردن والصين لعدم وجود قانون يحميها وهذا من أولوياتنا، حيث نرى في هذا الاتجاه ضرورة وجود قانون يحمي المنتج المحلي .

وفي ظل غياب هذه القوانين بدأت مهنة الخياطة بالانحسار التدريجي ، حيث يقول حيدر محسن الساعدي صاحب محل البسة في شارع الرشيد : لم نتمكن من الاستمرار بالعمل بسبب ارتفاع التكاليف بالنسبة للانتاج المحلي ما يؤدي الى ارتفاع سعر القطعة المحلية قياساً بالمستوردة التي يكون عادة الاقبال عليها اكثر من المحلي باعتبارها مستوردة ما اضطرنا الى ترك مهنة الخياطة فبعد ان كان صاحب معمل للخياطة اصبح اليوم يعمل بتجارة الالبسة المستوردة من الصين وسوريا لكونها مطلوبة في السوق وتوفر له مصدر رزق بدلاً من عمل الخياطة الذي هو شبه متوقف.

في حين لا يختلف الحال كثيرا مع هادي صالح فبعدما كان صاحب معمل خياطة الذي اضطرته الظروف الى تحويل معمله الى مخزن للبضائع يقول: تدفق السلع من دون اي رقيب وفي ظل منافسة غير عادلة و عجزنا عن مواكبة البضاعة المستوردة لما فيها من امكانات فنية غير متوفرة لدينا ذلك لاعتمادنا على مكائن محدودة التقنيات بسبب ارتفاع اسعار المكائن الحديثة وبالتالي اثر ذلك على نوعية القطعة المحلية من الالبسة لذلك توقفنا عن الانتاج ولجأنا للعمل باستيراد البضائع الجاهزة.

ويوضح صالح: "المنتوج المحلي يمتاز بمواصفات جيدة من حيث القياسات التي تتناسب مع الطلب قياساً بالمنتوج الاجنبي الذي غالباً ما تكون قياساته صغيرة ونوعية خاماته غير جيدة .

ويعزو صالح ارتفاع تكاليف المنتج المحلي الى انقطاع التيار الكهربائي عن المناطق الصناعية ما دفع اصحاب المعامل باللجوء الى المولدات لتوفير الكهرباء لتشغيل المعامل وبما ان هذه المولدات تحتاج الى الوقود لتعمل فان هذا يشكل عبئاً على ميزانية العمل اضافة الى سعر تكلفة القطعة وبالتالي فانها ستفقد فرصتها في منافسة المستوردة لانها ان لم تكن بالسعر نفسه فستكون اغلى منها وبالتالي فان الطلب سيكون على المستوردة بدلاً من محلية الصنع.

أما بشارهادي صاحب (مجمع للالبسة المستوردة في حي اور) الذي كان سابقا مشغل للخياطة فيقول بعد أن عجزنا عن مواكبة البضاعة المستوردة لما فيها من إمكانات فنية غير متوفرة لدينا ذلك لاعتمادنا على مكائن محدودة التقنيات بسبب ارتفاع أسعار المكائن الحديثة وبالتالي اثر ذلك على نوعية القطعة المحلية من الألبسة لذلك توقفنا عن الإنتاج ولجأنا للعمل باستيراد البضائع الجاهزة". وقال يجب على الحكومة أن تدعم الصناعة المحلية من خلال فرض التعريفية الكمر كية على البضائع المستوردة حتى يتسنى للصناعة المحلية أن تستعيد عافيتها وتنافس البضائع المستوردة.

اما جواد عبد الله صاحب محل خياط فيرى ان مهنة الخياطة اصبحت لا تسد حاجة من يعمل بها، حيث يقول:" تركت هذه المهنة التي احببتها بعد ان توقفت مهنة الخياطة بشكل شبه تام بسبب دخول الالبسة المستوردة، اذ ان اكثر الخياطين الذين كانوا يعملون في معامل الخياطة لجأوا الى مهن اخرى او عملوا في وظائف حكومية والتي يرون فيها ضماناً لهم اكثر من المهن الحرة بعدما شهدت الاسواق المحلية دخول البضائع المستوردة من دون ضوابط تدعم المنتوج المحلي.

في حين يرى الخياط حسين حامد صاحب معمل لخياطة القمصان الرجالية في السابق : أن دخول البضائع المستوردة وبالأخص البضاعة الصينية رخيصة الأسعار جعلتنا لا نتمكن من الاستمرار بالعمل بسبب ارتفاع التكاليف بالنسبة للإنتاج المحلي ما يؤدي إلى ارتفاع سعر القطعة قياساً بالقطعة المستوردة الأجنبية التي يكون الإقبال عليها أكثر من المحلي باعتبارها مستوردة ما اضطرنا إلى العمل بتجارة الألبسة المستوردة وأنا شخصياً أقوم حالياً باستيراد الألبسة من تركيا ذلك لكونها مطلوبة في السوق وتوفر لي مصدر رزق بدلاً من عمل الخياطة الذي هو شبه متوقف.

ويعتقد اغلب الخياطين أن مهنتهم باتت مهددة بالزوال بسبب إغراق الأسواق بالملابس الجاهزة التي ترد من خارج العراق وبأسعار أقل بكثير مما يكلفه فصال الملابس الجديدة وخياطتها، وهو ما يدفع بالمستهلكين نحو هذه الملابس التي هي بمقاسات مختلفة وتلبي حاجة الجميع تقريبا.

الخياط محمد رعد العزاوي يقول: ان عمله مقتصر على تفصيل الملابس العسكرية وتقريم الملابس فقط للذين يعانون من مشكلة في المقاسات .

انتشار الملابس الجاهزة في السوق دفع بالكثير من الخياطين إلى إغلاق محال الخياطة والاستعاضة عنها بمحال بيع الملابس الجاهزة، ما يعني أن مهنة الخياطة، هذه المهنة الجميلة قد تكون قريبة من الاندثار كغيرها من المهن التي اندثرت كما يشير الى ذلك بشار سعد فبعد ان كان يعمل خياطا ترك مهنته ويعمل الان سائق سيارة اجرة! أكثر الخياطين تركوا مهنة الخياطة وفتحوا محالاً لبيع الملابس الجاهزة سيما وأن أجرة الخياطة مرتفعة، في حين يرى عدد من المواطنين ممن يقصدون محال بيع الملابس الجاهزة أن هذه تحقق لهم متعة الاختيار والسرعة في آن معا، فبدل الانتظار الذي يفرضه عليهم الخياط يعتقد هؤلاء أن بإمكان أي شخص أن يدخل لأي محل لبيع الملابس فيشتري ما يحتاجه كما بإمكانه أن يستبدله حين لا يعجبه أو حين تكون مشكلة في مقاسه .

وكما يرى سنان الربيعي : الملابس الجاهزة أفضل وأسرع بعيدا عن مواعيد الخياطين سيما القليل من الخياطين يجيدون مهنتهم.

الا ان بعض من الاراء التي سمعناها تختلف عن سابقاتها ومنهم علي ابراهيم عادل الذي فضل فصال الملابس عند الخياط على شراء الجاهز منها، لأن الجاهز أقل جودة وأقصر عمرا.

وتابع قائلا : الفصال يقاوم أكثر لأن نوعية القماش أفضل وما موجود في السوق هو سلع تجارية لا تقاوم لفترة من الزمن فعلى سبيل المثال الملابس الصينية عادة لا تكون نوعياتها جيدة .

الا ان عدي سليم الجنابي وهو طالب كلية يرى إن شراء الملابس الجاهزة أفضل من فصالها، كما أن عدداً من الخياطين ممن لم يجيدوا مهنتهم كانوا سببا في عزوف الناس عن فصال الملابس فالمعروض في السوق جيد وهذا يعتمد على الماركة ومصدر المنشأ .

الا ان سيف جاسم السوداني وهو صاحب محل للملابس في منطقة البنوك يعلل ذلك ان وجود الالبسة المستوردة جاءت بسبب كثرة الطلب عليها.

ويضيف: ان اغلب المواطنين يفضلون السلع المستوردة على حساب السلع المحلية لا سيما الملابس لما تمتاز به المستوردة في تنوع بالموضة والاقمشة المستخدمة بخلاف المنتوج المحلي الذي يتحكم بما موجود داخل البلد .

ومع انه يتمنى ان تزدهر الصناعة المحلية لما لها من خبرة كبيرة الا انه يرى الامر يخضع لقوانين السوق ونظريات العرض والطلب.

إذاً مهنة الخياطة تواجه تحديات الملابس الجاهزة وخصوصا المستورد منها التي باتت تغرق الأسواق وبأسعار متدنية أحيانا أو هي تقل دائما عن أسعار ما يفصله الخياطون، وبعبارة أخرى هل سيبحث الخياطون عن مهنة أخرى ؟

تاريخ المؤسسات المصرفية الأمريكية

■ إعداد / المدى الاقتصادي

تعد (جي بي مورغان تشيس) واحدة من أكبر مؤسسات الخدمات المالية في العالم، إذ تعتبر هذه المؤسسة العريقة التي يقع مقرها في مدينة نيويورك إحدى المؤسسات العالمية الرائدة في مجالات الاستثمار المصرفي وإدارة الأصول والثروات والأموال المساهمة الخاصة.

وبفضل قيمة أصولها التي تقدر بنحو ١,٦ ترليون دولار، تحتل مؤسسة (جي بي مورغان تشيس) في الوقت الحاضر المرتبة الثالثة في قائمة أكبر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة، بعد مؤسسة (بنك أوف أمريكا) و(سيتي جروب)، كما يعتبر صندوق التحوط التابع إلى (جي بي مورغان تشيس) الأكبر من نوعه في الولايات المتحدة بأصول بلغت ٣٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٧.

ومنذ إعادة تأسيسها في عام ٢٠٠٠ عندما استحوذت مؤسسة (تشيس مانهاتن) على (جي بي مورغان أند كو)، أصبحت مؤسسة (جي بي مورغان تشيس) تقدم خدماتها إلى ملايين المستهلكين في الولايات المتحدة وإلى العديد من أبرز الزبائن من الشركات والمؤسسات والحكومات في العالم.

في عام ٢٠٠٤، استحوذت (جي بي مورغان تشيس) على مصرف (بنك وان) في ولاية شيكاغو ليحتل المدير التنفيذي للمصرف الأخير، جيمي ديمون، منصب رئيس المؤسسة، وسرعان ما ترك ديمون بصمته على (جي بي مورغان تشيس) من خلال الشروع باستراتيجية تهدف إلى خفض التكاليف والتي وضعت العديد من المدراء السابقين في (بنك وان) في مناصب قيادية في المؤسسة، وقد أصبح ديمون الرئيس التنفيذي للمؤسسة في يناير ٢٠٠٦ كما أصبح رئيس مجلس الإدارة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦.

تعمل (جي بي مورغان تشيس) كعلامة لشركة قابضة، فكلمة (تشيس) تستخدم كعلامة لخدمات بطاقات ائتمان في الولايات المتحدة وكندا ولأنشطة العمليات المصرفية في الولايات المتحدة.

تأسست شركة (نيويورك للصناعات الكيماوية) عام ١٨٢٣ باعتبارها شركة مصنعة لمجموعة من المنتجات الكيماوية. في عام ١٨٢٤ عدلت الشركة ميثاقها لكي تقوم بتأدية الأنشطة المصرفية مما دفعها إلى تأسيس مصرف (كميكال بنك أوف نيويورك) في أعقاب عام ١٨٥١، وتم فصل البنك عن الشركة الأم لينمو بشكل ذاتي من خلال سلسلة عمليات اندماج، أهمها مع مصرف (كورن إكستشينج بنك) عام ١٩٥٤ ومع (تكساس كوميرس بنك) عام ١٩٨٦ ومع شركة (مانيوفاكتشورارز هانوفر تراست كومباني) عام ١٩٩١ فيما مثل أول عملية اندماج مع بنك مماثل من حيث الحجم. وخلال العديد من محطات تاريخه، كان (بنك كميكال) أكبر البنوك في الولايات المتحدة سواء من حيث الأصول أم من حيث حصته في سوق الإيداعات.

في عام ١٩٩٦ استحوذ بنك (كميكال) على مؤسسة (تشيس مانهاتن) ليأخذ منذ ذلك التاريخ اسم (تشيس)، وفي عام ٢٠٠٠ استحوذت مؤسسة (تشيس) على مؤسسة (جي بي مورغان أند كو) لتغير اسمها إلى (جي بي مورغان تشيس أند كو)، وقد احتفظت مؤسسة (جي بي مورغان تشيس) بمقرها الذي كان عائدا إلى بنك (كميكال).

وفي ما يتعلق ببنك (تشيس مانهاتن) فقد تأسس في عام ١٩٧٦ عن طريق شراء بنك (تشيس ناشونال) الذي تأسس عام ١٨٧٧ من قبل شركة (بنك أوف مانهاتن)، وبقيادة ديفيد روكيفيلر خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، كان بنك (تشيس مانهاتن) أحد أكبر المؤسسات المصرفية الأمريكية وأكثرها اعتبارا بفضل ريادته لعمليات تقديم القروض المساهمة وخدمات السندات والأسهم وبطاقات الائتمان والقروض العقارية والخدمات المالية التجارية المتنوعة، ولكن بسبب الضعف الذي أصابه من جراء انهيار السوق العقارية في الولايات المتحدة في أوائل التسعينيات، خضع بنك (تشيس مانهاتن) لعملية استحواذ من قبل بنك (كميكال) عام ١٩٩٦.

أما شركة (بانك أوف مانهاتن) فقد كانت من صنع آرون بور الذي استطاع تحويل شركة (مانهاتن) من شركة لنقل المياه إلى بنك كبير.

أما بنك (وان) فقد تأسس بموجب صفقة الإندماج التي تمت في عام ١٩٩٨ بين (بنك وان أوف أوهايو) و(فيرست شيكاغو إن بي دي)، وهاتان المؤسستان المصرفيتان الكبيرتان كانتا قد تأسستا عن طريق عمليات اندماج تمت فيما بين عدد من البنوك.

وترجع أصول بنك (وان) إلى مصرف (فيرست بانك جروب أوف أوهايو) الذي تأسس باعتباره شركة قابضة تمتلك مصرف (سيتي ناشونال بنك أو كولومبوس أوهايو) وعدد من البنوك الأخرى في ولاية أوهايو تمت إعادة تسميتها جميعا باسم (بنك وان) عندما جرت إعادة تسمية الشركة القابضة باسم (بانك وان كوربوريشن).

ومع السماح للبنوك الأمريكية بمزاولة نشاطها في عموم الولايات الأمريكية، مدت الشركة القابضة أعمالها إلى الولايات الأخرى لتسمي جميع البنوك التي تستحوذ عليها باسم (بنك وان) برغم مقاومة عدد من هذه البنوك الانضمام إلى بنك واحد.

في عام ١٨٩٥ تحولت مؤسسة (دريكسيل مورغان أند كو) إلى (جي بي مورغان أند كو)، وقد نهضت هذه المؤسسة بمهمة تمويل مؤسسة حديد الولايات المتحدة التي استحوذت على أعمال أندرو كارنيجي وغيره لتصبح أول مؤسسة في العالم تتجاوز قيمة أصولها المليار دولار، وفي ذلك العام نفسه، أي ١٨٩٥، قدمت مؤسسة (جي بي مورغان أند كو) قرضا بقيمة ٦٢ مليون دولار وبالذهب إلى حكومة الولايات المتحدة بهدف تمويل طرح للسندات الغرض من استعادة الفائض في الموازنة والبالغة قيمته ١٠٠ مليون دولار. وكانت المؤسسة قبل ذلك وتحديدا في عام ١٨٩٢ قد بدأت بتمويل خط السكك الحديد الذي يربط بين نيويورك ونيوهيفين وهارتفورد مما قادها إلى سلسلة من عمليات الاستحواذ التي جعلتها مهيمنة في قطاع النقل عبر السكك الحديد في ولاية نيوإنكلاند.

ومنذ بنائه في عام ١٩١٤ محتلا رقم ٢٤ في شارع وول ستريت، بقي مقر مؤسسة (جي بي مورغان أند كو) المعروف باسم (هاوس أوف مورغان) ولعقود طويلة المكان الأهم في قطاع المال الأمريكي. وفي ظهيرة السادس عشر من سبتمبر/أيلول ١٩٢٠ حدث تفجير هائل أمام مقر المؤسسة أودى بحياة ٣٨ شخصاً وأسفر عن جرح ٤٠٠ شخص آخرين، وقبيل دقائق من حدوث التفجير جرى إيداع تحذير في صندوق للبريد يقع في زاوية من شارع سيدار وبرودواي، وجاء في هذا التحذير ما يلي: تذكروا لن نتسامح بعد، أطلقوا سراح السجناء السياسيين أو سيكون الموت مصيركم، التوقيع مقاتلو الفوضويين الأمريكيين".

وفي حين تعددت الآراء والنظريات بشأن هوية من يقف خلف التفجير ولماذا قام بهذا العمل، إلا أنه وبعد عشرين عاما من التحقيقات، اضطر مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) إلى تعليق ملف القضية من دون أن يكتشف هوية الفاعلين.

في أغسطس/آب ١٩١٤، سافر هنري ديفيدسون، وهو شريك في مؤسسة (جي بي مورغان أند كو) إلى المملكة المتحدة حيث توصل إلى صفقة مع بنك إنكلترا (البنك المركزي البريطاني) جعلت من المؤسسة مكتباً حصرياً لسندات الحرب الصادرة في المملكة المتحدة وفرنسا، وبهذه الصفقة تحول بنك إنكلترا إلى (وكيل مالي) لمؤسسة (جي بي مورغان أند كو) وبالعكس، كما استثمرت المؤسسة في الشركات المجهزة للمعدات الحربية لإنكلترا وفرنسا، وقد مكن ذلك المؤسسة من تحقيق أرباح من أنشطة التمويل والشراء التي قامت بها الحكومتان الأوروبيتان.

وخلال عقد الثلاثينيات من القرن الماضي اضطرت مؤسسة (جي بي مورغان أند كو)، وبسبب صدور ما عرف بقانون (غلاس-ستيغول)، أن تختار العمل بين كونها مصرفا تجاريا أو مصرفا استثماريا، وقد اختارت المؤسسة العمل باعتبارها مصرفا تجاريا وذلك بفضل السمعة التي اكتسبتها باعتبارها المؤسسة الأكثر ربحية في الفترة التي أعقبت الكساد العظيم. وأمام هذا التحول في صورتها ومهماتها، سعى العديد من الشركاء في المؤسسة، بضمنهم شركاء في دريكسيل، لأن يبدوا ما أصبح يعرف الآن بـ (مورغان ستانلي)، وثمة خطأ شائع في اعتبار اسم (مورغان) في (مورغان ستانلي) بأنه الاسم الأخير لجون بييربونت مورغان، إلا أنه في الواقع الإسم الأخير لهنري مورغان، الذي كان شريكا في مؤسسة (جي بي مورغان أند كو)، في عام ١٩٤٠ تحولت مؤسسة (جي بي مورغان أند كو) إلى شركة مساهمة وفي عام ١٩٥٩ اندمجت مع مؤسسة (غارانتي تراست كومباني أو نيويورك) لتشكلان (مورغان غارانتي تراست كومباني)، وبعد ذلك بعشرة أعوام، أقدمت الأخيرة على تأسيس شركة مصرفية قابضة تحت اسم (جبي بي مورغان أند كو)، وبحلول أواخر التسعينيات من القرن الماضي تم الاستحواذ على (جي بي مورغان أند كو) من قبل مؤسسة (تشيس مانهاتن) ليتحول اسم الشركة المندمجة الجديدة إلى (جي بي مورغان تشيس أند كو).

وقد سمح قانون (غرام-ليتش-بيلي) الذي رفع القيود التي انطوى عليها قانون (غلاس-ستيغول) لمؤسسة (جي بي مورغان تشيس أند كو) لأن تتحول إلى مصرف استثماري إلى جانب كونها مصرفاً تجارياً، فإضافة إلى الاستثمار المصرفي تقدم المؤسسة الآن الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الحصص الخاصة.

في عام ٢٠٠٦ أقدمت مؤسسة (جي بي مورغان تشيس) على شراء مؤسسة (كولغيت فاندينغ سيرفيسيز) لتتمكن من تأسيس مؤسسة (تشيس) لتمويل التعليم.

في ٧ نيسان من عام ٢٠٠٦ أعلنت مؤسسة (جي بي مورغان تشيس) عن عزمها على مبادلة وحدة الائتمان التابعة لها مقابل شبكة أنشطة التجزئة المصرفية والأعمال الصغيرة التابعة إلى "بنك أو نيويورك أند كو". وبموجب الصفقة قدرت أعمال الشبكة التابعة إلى البنك الأخير بنحو ٣,١ مليار دولار في حين قدرت قيمة وحدة الائتمان التابعة إلى (جي بي مورغان تشيس) بنحو ٢,٨ مليار دولار، وقد منحت الصفقة مؤسسة (جي بي مورغان تشيس) إمكانية إضافة ٣٣٨ فرعا إلى فروعها ونحو ٧٠٠ ألف زبون جديد لها في ولايات نيويورك ونيوجيرسي وإنديانا الأمريكية.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

□ توازن الاقتصاد الكلي
وضع يكون فيه الكيان الاقتصادي في حالة استقرار او تكون فيه القوى المؤثرة في هذا الكيان في حالة توازن بحيث لا يكون هناك ميل نحو التغيير.

□ توازن
وضع او مستوى من الناتج تحقق فيه الشركة اقصى ربح ممكن بصرف النظر عن أية قيود يمكن ان تواجهها وبالتالي لا يكون لديها حافز لتغيير ناتجها او مستوى اسعارها ويعني ذلك ان الشركة قد اختارت مستوى ناتجاً يتساوى عنده الايراد الحدي مع التكلفة الحدية.

□ دخل متاح
إجمالي الدخل المتاح للانفاق وهو يساوي اجمالي الدخل مخصوماً منه الضرائب.

□ أسعار الخصم التجارية
عملية إقراض التجار المحليين الذين يستخدمون الاوراق (كمبيالات) التي يحصلون عليها من عملائهم كضمان للاقتراض من البنك.

□ الخصم
(للدخل في المستقبل عملية تحويل الدخل المستقبلي الى ما يعادله بالقيمة الحالية) وتتم هذه العملية من خلال اقتراض مبلغ نقدي في المستقبل وتخفيضه بمقدار معدل خصم يعكس معدل الفائدة المناسب.

□ سند خصم إصدار
أداة ائتمان يتم شراؤها بسعر اقل من قيمتها الاسمية ويتم استرداد قيمتها الاسمية منذ تاريخ استحقاقها لا يتم صرف أي فوائد عليها.

□ سعر خصم
معدل الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك على القروض.

□ ضرائب مباشرة
الضرائب التي تفرض مباشرة على الافراد او الشركات شاملة الضرائب على الدخل وعوائد العمل والارباح وهي عكس الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع والخدمات وبالتالي تكون ضرائب غير مباشرة بالنسبة للافراد وتشمل ضرائب المبيعات وعوائد الاملاك والضرائب على المشروبات الحكومية والواردات.

□ عائد جاري
تقدير الحصيلة حتى موعد استحقاقها وتسوى الحصيلة السنوية الفائدة من السند مقسمة على سعر السند.

□ أسهم ممتازة مجمعة
اسهم ممتازة يتراكم حقها في استلام قاعدة الربح اذا لم يدفع ويجب ان تدفع ارباح الاسهم المتأخرة قبل اية ارباح عن الاسهم العادية.

□ مخاطرة ائتمانية
المخاطر الناشئة عن احتمال توقف المقترضين عن السداد.

□ ربح سهم مجمع
ميزة للسهم الممتاز تخول حامل الحق في استلام ارباح السهم عن السنة الجارية والسابقة غير المدفوعة قبل ان يستلم حملة الاسهم العادية أي ارباح السهم.

الاقتصادي | العدد (1657)السنة السابعة -الثلاثاء (17) تشرين الثاني 2009

سـوق الأسـهم المـاليـة

الجزء السابع

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

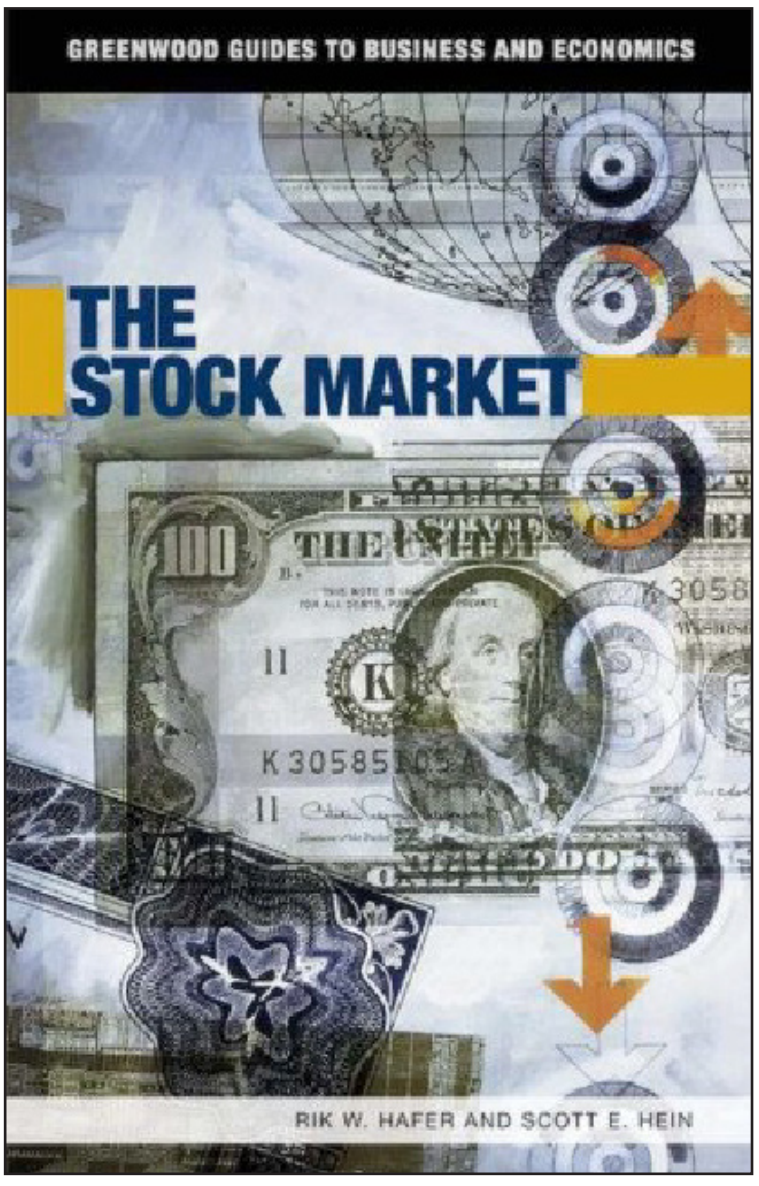

بحلول منتصف خمسينيات الالف وثمانمئة تراكمت الديون على الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء ما اثر سلبا على العديد من المؤسسات الماليةً و من احد هذه التراكمات كانت في شركة اوهايو للضمان و التامين على الحياة و هي مؤسسة لم تكن تكتب سندات تامين، بل تعمل بصفة مؤسسة إيداع.

وأدى الاستثمار الكبير في أسهم السكك الحديد إضافة الى وجود مشاكل في صناعة السكك انتهى الى انهيار مؤسسة اوهايو لايف في شهر آب/ اغسطس و بذلك الفشل ارسلت مؤسسة اوهايو لايف ريحاً عصفت بالسوق و بالرغم من انه لم تدم هذه الانتكاسة فترة طويلة الا انها بالنتيجة و بالفشل الذي صاحبها بالأسهم المرتبطة بشركة اوهايو أدت الى الذعر الاقتصادي في سنة ١٨٥٧ الذي كان من اشد الانتكاسات في تاريخ التبادلات.

ان المفرح بالأمر هو بالرغم من انخفاض الأسهم بشكل حاد الا ان ذلك الانخفاض كان قصير الأمد، وبعد التعافي مما جرى في سنة ١٨٥٧ واجهت الأسواق تراجعاً آخر تزامن مع الحرب الأهلية، وما ان انتهت الحرب الأهلية حتى توازنت السوق بارتفاع آخر وتغيرت طبيعة ووال ستريت كذلك وأصبحت عملية التداولات في (المنطقة المالية أكثر نشاطاً مما كانت عليه في الفترة التي سبقت الحرب) هذا ما كتبه سوبيل ويكتب سوبيل أيضاً "قد حلت شركات السمسرة ومكاتب التامين محل معظم الاصطبلات والعديد من الحانات وبذلك تغير قوام شارع ووال ستريت متخذا وبشكل أساسي قالب المصارف ومكاتب السمسرة والتامين والتي ميزته ومازالت تميزه الى يومنا هذا"، واستمرت سوق الأسهم المالية بالتطور وان كانت لا تخلو مسيرتها من بعض المطبات.

ساهم الابتكار التكنولوجي في توسيع التجارة عبر البلاد وسرعت مؤشرات الأسهم الكهربائية من وتيرة بيانات اسعار الأسهم في سوق نيويورك و الاسواق الأخرى، وكان لاختراع الهاتف طريقه في التبادلات في ١٨٧٨ حيث انه يربط السماسرة بعضهم مع بعض في ميدان التبادل مع شركات السمسرة، حيث زادت هذه التطورات من الطلب على العضوية في سوق التبادلات.

وبحلول عام ١٨٦٩ توسعت العضوية لتشمل ١,٠٦٠ مقعداً في تبادلات البيع و بقيمة ٧,٧٠٠ دولار ومقارنة بسنة ٢٠٠٥ والتي بلغت ١١١,٥٩٤ دولاراً و مقارنةً مع اسعار ١٨١٧ مع أسعار ٢٠٠٥ التي تمثل أكثر من ٣٠٠ ضعف.

زاد الذعرُ الاقتصادي المالي الذي وقع قبل و بعد الحرب الأهلية من المخاوف التي تمحورت بخصوص نشاطات تنظيمات التبادلات التجارية.

ويرى أهل الجنوب سوق نيويورك للأسهم المالية على انه مصدر لمشاكل الجنوب المالية وقالوا: ان تصرف أهل الشمال اثر على الجنوب وبطريقة غير متوقعة وغير مرغوب بها، ان السوق تأخذ سمعة التضارب الاقتصادي المطلق العنان الذي تفاقم وكما هو معتقد بعد الحرب الأهلية، فعلى سبيل المثال، يعتقد الكثيرون ان المحاولة الفاشلة التي قام بها السمسار الشهير جاي غولد لاحتكار الذهب قد أدت الى حصول كارثة يوم الجمعة الأسود في الخامس والعشرين من شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٨٧٠حيث أدى هذا الفشل الى تراجع حاد بأسعار الاسهم وكان هذا بمثابة خراب مالي للعديد من المستثمرين.

وتميز هذا السوق بالعديد من فترات الازدهار والكساد الذي اتسمت به سوق البورصة في أواخر سبعينيات الألف وثمانمئة.

تم إغلاق دور السمسرة بسبب النقص في الاعمال وهبوط أسعار العضوية الى الخمسين بالمئة، وبالرغم من هذا استرجعت السوق عافيتها على الأقل الى فترة الاستغاثة التي تلتها، فكان الذعر الاقتصادي في ١٨٩٣ يمثل واحدة من أقوى الانتكاسات في كل من الاقتصاد وسوق الأسهم المالية.

يبدو ان هذا الازدهار و الكساد المتتاليين في الحصول ظهر في الأسواق المالية والاقتصادية معاً، ويناقش البعض أمر وضع نظام مصرفي مركزي ليساعد على خلق سوق مالية متوازنة، وأخذت حركة إنشاء نظام مصرفي مركزي و خلق سوق اعقد توازنا مجراها الحقيقي في بدايات الالف والتسعمئة.

حالات الازدهار والكساد في المئة سنة الماضية

إن القرن الأول من نشأة سوق الأسهم المالية مليء بألوان من التقدم والازدهار والتراجع فبدلاً من تقديم نظرة شاملة على الأسواق في ١٩٠٠ من المفيد التركيز على اربع حلقات حاسمة أثرت بالسوق وبعملية تطور

منها: الذعر الاقتصادي و الانهيار في ١٩٠٧ والانهيار العظيم في ١٩٢٩ والانهيار في ١٩٨٧ والانهيار في سنة ٢٠٠٠ بغض النظر عن بعض أوجه التشابه والظروف التي أدت الى ذلك وكيف أثرت هذه الأحداث في تصنيف السوق حتى يومنا هذا.

الذعر الذي حصل في ١٩٠٧:

كان يشار الى العقد الأخير من ١٨٠٠ على انه (العصر الذهبي) في تاريخ الولايات المتحدة الاقتصادي، فعلى ما يبدو كانت هذه الفترة ذات توسع اقتصادي مطلق العنان فجُنيَت ثروات طائلة وتبددت بعدها تلك الثروات ورادفت أسماء كل من روك فلر كارينجي ومورجان رادفت تعزيز صناعات مثل الصلب والسكك الحديد والتمويل وبذلك فقد خلقوا ما يسمى بنظام الثقة الذي أدار الاستثمارات والمصارف الاستثمارية وبهذا الجزء من الاستثمار ظهرت المصارف وخلقت ما يسمى "بنظام الثقة المالية" للاستثمار والمصارف العامة وضمانات الشركات وكان لهذا التداخل أن يخلق شركة لم يكن مرحباً بها على الصعيد العالمي.

وعلى اثر هذا التوسع الاقتصادي والتوسع التجاري الذي أخذ يستمد زيادة قوته من الحركة التقدمية الشعبية التي أبرزت في أيام جينغ براين الأهمية الوطنية، وقاد ثيودور روسفيلت الذي اشتهر محلياً باسم (صانع العقود) وتراجعت بعد ذلك أدارة روسفيلت بنشاطاتها الصناعية وأرباحها المالية.

و كجزء من نظام الثقة (وهو نظام تم وضعه كنظام رقابة على جزء كبير من النظام الاقتصادي) تم تمرير العديد من تشريعات القوانين التي دخلت التاريخ منذ ذلك الوقت و تم تسليم قرارات المحكمة التي أثرت بدورها على السوق المالية.

وكان قانون الغذاء و الدواء و قانون هيبون في سنة ١٩٠٦ له الدور في تقوية السلطة الرقابية على الهيئة التجارية الاتحادية التابعة للحكومة الفيدرالية.

وقيد هذا القانون ما يمكن للسكك الحديد نقله، ولعل أكثر الاعمال مأساوية هي التي وقعت في اغسطس/ آب عندما اعلن القاضي كينسيا و مونتين لانديسل انه سيتم تغريم شركة ستانديرد اويل اوف انديان مبلغاً قدره ٢٩,٤٠٠,٠٠٠ دولار (أي ما يعادل أكثر من ٦١٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٥) وذلك لقبول هذه الشركة الحسومات من زبائنها بصورة غير قانونية، ومنذ ان بلغ مجموع الأصول المالية ١٠ ملايين دولار وقعت الغرامة على الشركة الأم وهي شركة ستاندرد اويل اوف نيوجرسي، وكان هذا الحكم بداية تراجع امبراطورية جون روكفيلر ستاندرد اويل وبذلك فانها القت الظلال الكثيفة على سوق الأوراق المالية.

فقد القت الأحداث التي حصلت في ١٩٠٦ و١٩٠٧ بظلال الفتور في سوق الأسهم المالية و كما هو مبين في الشكل ٢,١ (تدل هذه الاشرطة المظللة في الشكل هي مؤشرات على فترات الركود حيث انها تستند على المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية و ان هذه التواريخ هي التواريخ المعتمدة في تواريخ الركود الاقتصادي) ازدادت أسعار الأسهم وبشكل كبير كما هو موضح في (مؤشر داو جونز الصناعي) أعقاب انتكاسة١٩٠٣.

ويؤشر مؤشر الأسهم في سنة ١٩٠٤ زيادة محققة بنسبة ٤٢ بالمئة، ودفعت التجارة بداية ١٩٠٦ مؤشر داو جونز الى ما فوق المئة نقطة وللمرة الأولى في تاريخ الأسهم المالية و بذلك رفعت هذه المئة نقطة قيمتها الى ما فوق ١٩٠٦.

الأرباح التجارية المستقبلية

وكان هنالك قلق متزايد في ما يتعلق بالضعف في المؤسسات المصرفية التي كانت تمول هذه الطفرة وفي ربيع سنة ١٩٠٧ بدأت سلسلة من الانحدارات في اسعار الاسهم.

و كان العامل الرئيس في هذه الانتقالة باسعار الاسهم المالية و في شركة اتحاد المحيط الهادي للسكك الحديد.

وافتتحت الهيئة التجارية الاتحادية جلسة استماع في بداية ١٩٠٧ في نشاطات الممول ادوارد هاري مان و وقع التركيز فيها على تجارة هاري بالاسهم المالية التابعة للسكك الحديد وخصوصاً عندما انشأ العديد من المصالح المسيطرة في شركات عدة للسكك الحديد وحاول هاري مان ان يضمن التسهيلات في العديد من المدون التي إضافة الى سيطرته على اتحاد المحيط الهادئ ستؤثر بشكل كبير في إعطائه السيطرة على مرور السكك الحديد من الولايات المتحدة و بالرغم من استمرار جلسات الاستماع أيام عدة لكن المستثمرين لم يزالوا غير متأكدين من ارتفاع الاسهم.

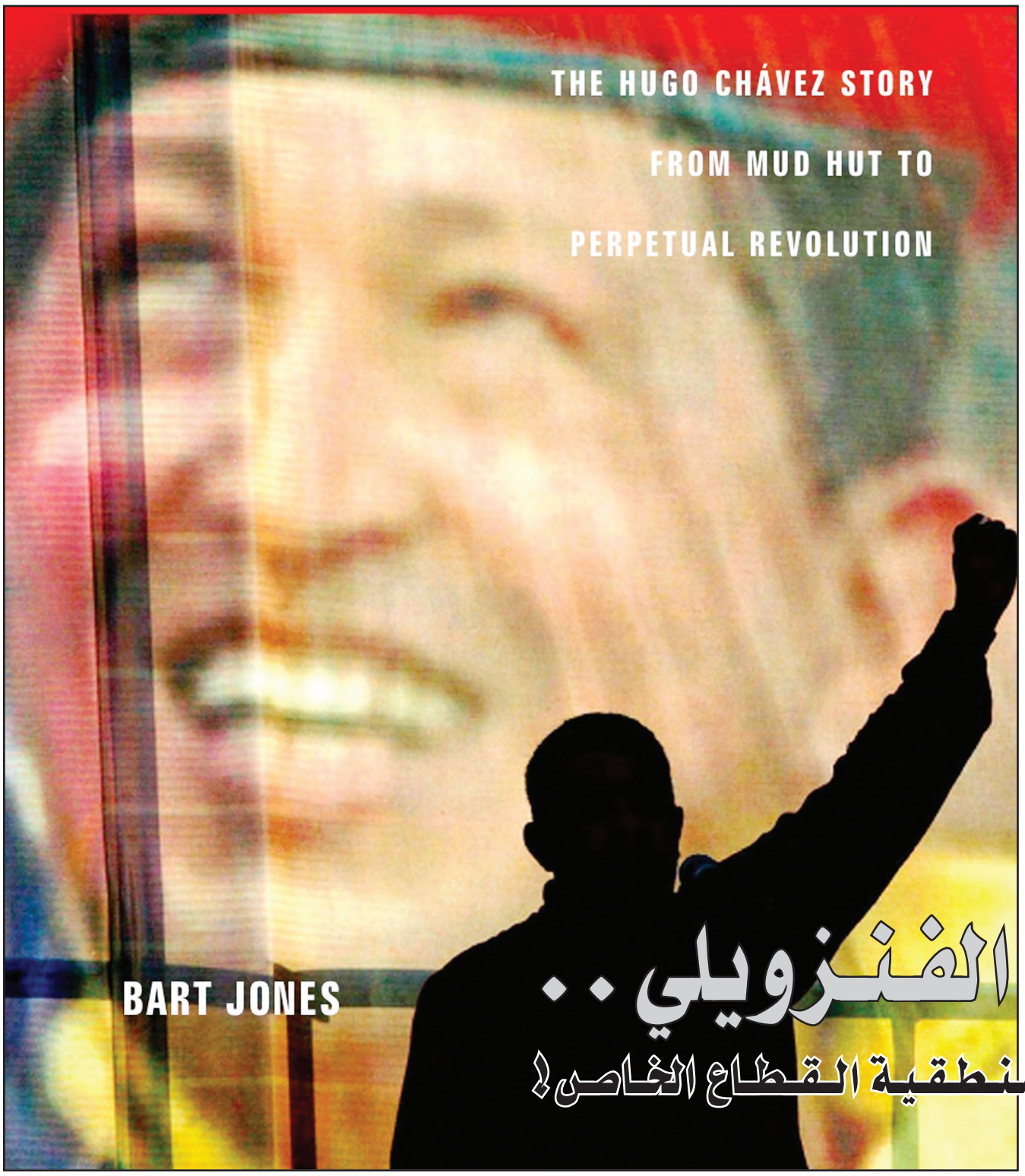

الاقتصاد الفنزويلي..

بين ثورية شافيز ومنطقية القطاع الخاص!

■ ترجمة/ عادل العامل

حين كانت الأزمة المالية تشد من قبضتها على الاقتصاد العالمي مبكراً هذا العام، راح الرئيس الفنزويلي هوغو شافيزيتنبأ بأن الرأسمالية لا خلاص لها، والآن فإن التعافي المالي الناشئ في الدول المصنّعة يبدو ميالاً لسحب اقتصاد فنزويلا المعتمد على النفط خارج مساره المنحدر، ليحافظ عليه و يمنعه من أن يصير ضرراً إضافياً في التردي العالمي، كما جاء في تعليق خوزيه أوروثكو على الوضع الاقتصادي هناك.

فالاقتصاد، الذي انكمش بنسبة٢,٤ بالمئة في الربع الثاني من ٢٠٠٩ ولم يكن ينمو إلا بالكاد في الربع الأول، يبدو الآن على طريق الاستقرار، ويتنبأ اقتصاديون متخصصون بانكماش أقل من ١ بالمئة بالنسبة للسنة بكاملها وبنموٍّ نسبته نحو ١ بالمئة في السنة المقبلة ـ وهو بون شاسع عن التوسع السنوي النشيط الذي بلغ متوسطه ٧ بالمئة بدءاً من عام ٢٠٠٤ وزيادة الـ ٥ بالمئة في عام ٢٠٠٨.

والتنبؤات الإيجابية حديثاً علامة على أن التمويلات الفنزويلية آخذة في التحسن مع عودة سعر البترول إلى نطاق الـ ٧٠ دولاراً، وهو الذي هبط من ١٤٧ دولاراً للبرميل في تموز ٢٠٠٨ إلى ٤٠ دولاراً في أوائل ٢٠٠٩، والنفط يتسبب في ٩٠ بالمئة من عائدات التصدير ويموّل تقريباً نصف الإنفاق الحكومي، وهكذا ترتفع تمويلات فنزويلا وتنخفض وفقاً لسعره.

وقد أحدثت التقييدات المالية انكماشاً حاداً في القطاع التصنيعي، وهبطت القوة الشرائية الاستهلاكية بمقدار ٣ بالمئة تقريباً في هذه السنة، بينما بلغ التضخم معدلاً سنوياً بنسبة ٢,٢٦ بالمئة في تموز، و هي أعلى نسبة في أميركا اللاتينية.

و لمواجهة النقص في العائدات، قامت حكومة شافيز بتخفيض الدعم الممنوح لحلفائها، كما فعلت الشيء نفسه بالنسبة لمشاريع النفط، التي هي خبز و زبدة الاقتصاد الفنزويلي، فأجّلت على سبيل المثال، إنشاء مصفاة بكلفة ٤ بلايين دولار في نيكاراغوا وفرضت شروط سداد أشد على النفط المقدم لبعض بلدان الكاريبي بموجب اتفاقية بيتروكاريب، وعلى الجبهة الداخلية، قامت الحكومة مؤقتاً بتشذيب إنفاقها وزادت من ضريبة القيمة المضافة من ١٠ بالمئة إلى ١٢ بالمئة من أجل تغطية عجز الميزانية.

إن المضايق الاقتصادية قد عمّقت الانقسامات بين القطاع الخاص وشافيز، كما تعمّق التعارض بين الطرفين بشأن السياسة الاقتصادية ومستقبل البلد بعد انقلاب ٢٠٠٢ الفاشل، الذي زعم شافيز أن قادة المعارضة من رجال الأعمال قد خططوا له.

ولقد تضمنت ثورة شافيز البوليفارية تأميم الشركات في قطاعات الكهرباء، والاتصالات، والنفط، والحديد والاسمنت وصناعات أخرى، وأصدرت السلطات الفنزويلية أوامرها إلى الوكلاء باحتلال معامل القهوة، والرز، والمعكرونة، بزعم الانتهاكات المنتظمة.

وكان الرئيس الفنزويلي قد أظهر وجهات نظره الاشتراكية إلى العلن، كما جاء في تعليقاته في أوائل هذا العام حين قال: "إن الرأسمالية لا خلاص لها، الرأسمالية تنهار"!

وقد تسبب الهبوط الاقتصادي في نشوب الاضطراب مجدّداً، وفي محاولة منها لإسناد احتياطي عملتها الأجنبية، قامت الحكومة بضبط مبلغ الدولارات المتاح للمستوردين عند المعدل الرسمي، وهو تحرك خنق القطاع الخاص، الذي يعتمد على التجهيزات المستوردة والمواد الخام، وقد أقر وزير المالية علي رودريغيز بأن الافتقار إلى الدولار أدى إلى التدهور بنسبة ٨,٥ بالمئة في نتاج التصنيع في الربع الثاني من السنة، ويتنبأ المحللون الماليون المتخصصون بانخفاض قيمة معدل الصرف الرسمي، المحدد من الحكومة، من ٢,١٥ بوليفار إلى ٣,١٥ بوليفار للدولار الواحد هذا العام، واتهم أصحاب الأعمال التجارية الحكومة أيضاً باستخدام أساليب جائرة للسيطرة على المنتجين المتخصصين.

وقال لويس فنسنت ليون، وهو اقتصادي ورئيس شركة في كراكاس: "إن الحكومة قد أحدثت المخاوف في قطاعات الأعمال للسيطرة عليها، فالتهديدات- بل ما هو أكثر من ذلك- هي الآليات لإرهاب أصحاب الأعمال".

وبالرغم من الصراع، فإن المشروع الخاص في حالة ازدهار في فنزويلا وما يزال يمسك بوفرة من الفرص المربحة، كما قال ليون، الذي أضاف إلى ذلك: "أن هناك كمية من المال تدور من خلال هذا الاقتصاد وتواصل الأعمال التجارية تكوين المال، وذلك ما يحفظ التوازن: المال وفرصة العمل".

وقال مارك ويسبروت، المدير المساعد لمركز البحوث الاقتصادية و السياسية في واشنطن: إن مخاوف أصحاب الأعمال قد بولغ بها وإن الكثير من المشكلة ينبع من الخصومة الطويلة الأمد"، فالقطاع الخاص يكره الحكومة، لكن التنفيذيين الذين يريدون تكوين المال يتسمون بالمنطق أساساً، فهم يرون أن الاقتصاد سريع النمو يكون مع الفرص المؤدية إلى الربح".

عن/ Latin trade

الاقتصادي | العدد (1657)السنة السابعة -الثلاثاء (17) تشرين الثاني 2009

تحمل ذات الاسم في بغداد

الشورجة تنشطر الى أسواق متعددة

■ علي الكاتب

تعد الشورجة السوق التجارية الرئيسة ليس في بغداد فحسب، بل في العراق كله، فهي الأكثر شهرة بين الأسواق الأخرى ويتوافد اليها الزبائن من كل حدب وصوب للحصول على البضائع والسلع المختلفة التي يبتغونها سواء أكانت للاستهلاك المباشر أم للبيع من قبل أصحاب محال المفرد، إلا ان الزحامات المرورية والحوادث الإرهابية وارتفاع أجور النقل من والى منطقة الشورجة جعلت المواطن يتردد في التوجه الى سوق الشورجة الأصلي الذي يقع وسط بغداد والتفكير في البحث عن أسواق بديلة تكون قريبة من محل سكناه وتحمل ذات التسمية القديمة لمعنى ارتبط بمخيلته بالتبضع من هذه السوق الأصلية والأصيلة، وبرغم كثرتها وتعدد المناطق التي توجد فيها سواء في شرق العاصمة أم غربها أم جنوبها أم شمالها الا ان اللافت للنظر انها جميعها تشهد إقبالاً منقطع النظير في الآونة الأخيرة، لارتباط تسميتها بسوق الشورجة الأصلي الواقع في قلب العاصمة ولأسباب قد تعود لتفضيل المواطن العراقي والبغدادي تحديدا لهذه التسمية لسوقه المفضل الذي اعتاد منذ الصغر على التبضع منه وهي عادة اعتاد عليها الآباء والأبناء معا، او لكون تلك الأسواق تجمع بين البضائع المعروضة فيها بما يشابه سوق الشورجة الأصلي، فأصبحت هناك سوق الشورجة في البياع وفي الشعب وسوق أسعار الشورجة في بغداد الجديدة وغيرها ،ولتصبح هذه التسمية تطلق على اي سوق يجمع في معروضاته جميع السلع المنزلية والغذائية والملابس ومواد التجميل وغيرها.

يقول الحاج قدوري وهو صاحب محال لبيع المواد الغذائية الجملة في سوق شورجة البياع: ان هناك حركة رواج تجارية كبيرة في الأسواق في السنوات الأخيرة وبسبب الظروف الأمنية الصعبة وكثرة التفجيرات واعمال العنف والزحامات المرورية وغلق بعض الشوارع جعلت المتبضع يفكر باللجوء الى أسواق اقرب من سوق الشورجة الأصلي في وسط بغداد خاصة ان العاصمة أصبحت تضم تجمعا سكانياً كبيراً وامتدادا للمناطق السكنية التي أنشئت حديثا لمواكبة هذه الزيادة، ومن هنا بدأ نشاط الحركة التجارية في المناطق الأخرى في ضواحي بغداد وبدأت في تجارة المفرد لتصبح تجارة الجملة، فصاحب الأسواق او المتبضع لم يعد بحاجة الى الذهاب الى أسواق الشورجة القديمة، بل اخذ يأتي الى السوق القريبة منه تجنباً لهدر الوقت والمال المطلوب في تنقله الى موقع تلك الاسواق البعيدة.

ويضيف: تنشط الحركة في السوق من لحظات الصباح الباكر وحتى المساء لتصبح إمكانية التجوال في السوق صعبة بسبب الزحام من المتبضعين والمارة والعتالين والعربات والمركبات الخاصة بنقل المواد والبضائع، خاصة مع قرب حلول عيد الأضحى المبارك مما يعد مؤشرا على التحسن الأمني الملموس الذي تحقق في مناطق كانت توصف بالساخنة، وكذلك ان زيادة الإقبال على التبضع هو مؤشر على ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن العراقي خاصة لشريحة الموظفين بعد التحسن الكبير في مستوى الرواتب ما أسهم في حدوث ما يسمى بالنهضة الاقتصادية في المجتمع العراقي بعد سقوط النظام السابق.

فيما يقول أبو آزاد صاحب محل لبيع الملابس في شارع عشرين بمنطقة البياع: ان الإقبال على شراء الألبسة بمختلف انواعها من النسائية والرجالية وملابس الأطفال أدى الى نفاد كميات كبيرة من تلك السلع في المخازن ما جعل تجار الجملة في سوق شورجة البياع يقومون برفع أسعارها بشكل كبير حيث بلغ سعر طقم ملابس الأطفال المتكون من ثلاث قطع عالمية المنشأ وذات الأشكال الجذابة الى نحو (٦٠) الف دينار بسبب زيادة الطلب عليها، في حين ان هناك الكثير من العائلات تبحث عن البضائع الرخيصة ذات المناشئ الأقل جودة من ملابس الأطفال التي تتراوح أسعارها من ٣-١٠الاف دينار والتي تلقى رواجاً اكبر خاصة من ذوي الدخل المحدود التي تتكون اسرها من عدد كبير من الأطفال.

ويقول رزاق جبار وهو من المتبضعين في سوق شورجة بغداد الجديدة: ان الأسواق مكتظة بالمتبضعين برغم ارتفاع أسعار المواد الغذائية والألبسة، الا ان الحال لم يعد كما في السابق فالمتبضعون أصبح بإمكانهم الشراء وان ارتفعت الأسعار شيئاً طفيفاً على خلاف الفترة السابقة التي حرم فيها المواطن العراقي من متعة التسوق وشراء ما يلزمه من مواد وبضائع، بل حتى شراء مواد كمالية مختلفة قد يكون بحاجة اليها في وقت لاحق .

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
المحررون : كريم محمد حسين، احمد العابدي
الاخراج الفني : ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي : محمد السعدي
تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

ارهاصات المستثمرين

■ عباس الغالبي

تذوب ارهاصات المستثمرين في كنف البيئة الاستثمارية المثلى المكتملة المعايير التي تخلق عناصر جذب كبيرة، فكلما توفرت البيئة الخصبة انتعش الاستثمار فيها.

وفي العراق كانت ثمة ارهاصات تواجه المستثمرين وتقف حائلا أمام ولوج الساحة الاستثمارية منها ماتتعلق بحيثيات قانون الاستثمار ومنها مايتعلق بطبيعة الفرص الاستثمارية، ومنها مايرتبط بطبيعة الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق، ومنها ايضا ماتتعلق بأجراءات وآليات عمل تسير بشكل متواز مع الاستثمار كالمنظومة المصرفية والاتصالات والنقل والتسهيلات الاخرى التي تقع خارج حيثيات قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٣.

وهذه الارهاصات شكلت عقبات مهمة امام دخول المستثمرين، بحيث كان لابد للحكومة ان تعمل على ازالتها عن طريق اجراءات كفيلة بجذب المستثمرين التي بدأت بأجراء تعديلات على حيثيات القانون ولاسيما التي تخص ملكية الاراضي المستخدمة في مشاريع الاستثمار، هذا فضلا عن التوجه الاستثماري الكبير الذي بدت ملامحه جلية في نمو الموازنة الاستثمارية للعام المقبل ٢٠١٠ والمؤتمرات التي عقدت خلال النصف الاخير من العام الحالي والتي عرضت للكثير من الفرص الاستثمارية التي أذا ما تفاعلت معها الشركات المتطلعة الى الدخول في سوق العمل العراقية، فأنها ستحدث نقلة نوعية في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا ان هذا التفاعل لم يبدُ واضحا حتى اللحظة فلا زال التوجس يلازم المستثمرين الاجانب لسبب أو لآخر لاسيما بعد الخرق الامني الذي حصل في بغداد خلال الشهر الماضي والذي قد يعطي رسالة بهشاشة الوضع الامني الذي يعد من أولى أولويات الاستثمار الناجح والفاعل والذي يؤدي مؤداه الى احداث دورة اقتصادية نشيطة قادرة على تفعيل القطاعات الاخرى.

الارهاصات شكلت عقبات مهمة امام دخول المستثمرين، بحيث كان لابد للحكومة ان تعمل على ازالتها عن طريق اجراءات كفيلة بجذب المستثمرين التي بدأت بأجراء تعديلات على حيثيات القانون ولاسيما التي تخص ملكية الاراضي المستخدمة في مشاريع الاستثمار، هذا فضلا عن التوجه الاستثماري الكبير الذي بدت ملامحه جلية في نمو الموازنة الاستثمارية للعام المقبل ٢٠١٠ والمؤتمرات التي عقدت خلال النصف الاخير من العام الحالي والتي عرضت للكثير من الفرص الاستثمارية التي أذا ما تفاعلت معها الشركات المتطلعة الى الدخول في سوق العمل العراقية

ومن هنا فأن الضرورة تستدعي العمل على ازالة هذا التوجس الذي يلازم الشركات الراغبة في دخول الاستثمار سعيا لايجاد مناخ استثماري هائل في ظل حجم المشاريع المقترحة خلال الموازنة الاستثمارية للعام المقبل وما تتضمنه حيثيات الخطة الخمسية التي تعمل على اعدادها وزارة التخطيط من العام ٢٠١٠ الى عام ٢٠١٥، وهي مشاريع متنوعة وللقطاعات الاقتصادية كافة، وكذلك فان العمل لازالة هذه الارهاصات لا تلقى على جهة واحدة بعينها بقدر ما تتطلب تضافر الجهود من قبل الجهات التنفيذية والتشريعية والاكاديمية والكفاءات الادارية والاقتصادية الخبيرة بفقه الاستثمار للعمل على بلورة افكار ورؤى من شأنها الاتيان ببيئة استثمارية مثلى خصبة فيها من المعايير ما توازي وتكافئ المعايير الدولية، وهي لن تكون بمنأى عن القائمين على القرار الاقتصادي، حيث ان الضرورة في أغلب الاحيان تتطلب الاستفادة من تجارب الاخرين وتلاقح الافكار فيما بينها للوصول الى طرق كفيلة بالوصول الى برالامان وانتشال الاقتصاد الوطني من سباته وركوده واعتماده على قطاع النفط بشكل ريعي من دون ادنى محاولة للانفتاح الى مصادر وروافد أخرى كتفعيل القطاعات الانتاجية وتحريك عجلة السياحة والانتقال تدريجيا من دون عجالة الى آليات اقتصاد السوق.

abbas.abbas80@yahoo.com